مكتب العمل الدولي

المنتدى العربي للتشغيل
Arab Employment Forum

النمو والاستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية:
قضايا السياسة الرئيسية

ورقة عمل

النمو والاستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية:
قضايا السياسة الرئيسية

ورقة عمل

المنتدى العربي للتشغيل
بيروت لبنان ١٩–٢١ اكتوبر ٢٠٠٩

مكتب العمل الدولي

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية 2009

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشان المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشان تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على مطبوعات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو مكاتب منظمة العمل الدولية الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من قسم المطبوعات على العنوان التالي:

ILO Publications
International Labour Office
Ch – 1211, Geneva 22 – Switzerland

يمكن طلب مجاناً قائمة بالمنشورات والمطبوعات الجديدة من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني: pubvente@ilo.org ومن خلال شبكة الإنترنت: www.ilo.org/publns

وللمطبوعات باللغة العربية بالإمكان الاتصال بالمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية

المكتب الإقليمي للدول العربية

شارع جوستينيان – القنطاري

ص.ب. ٤٠٨٨-١١

رياض الصلح بيروت ٢١٥٠-١١٠٧

بيروت – لبنان

شبكة الإنترنت: www.ilo.org/arabstates

طبع في لبنان

أوراق عمل معدّة من أجل المنتدى العربي للتشغيل

اعدّت هذه الورقة أزيتا بيرار عوض، مديرة قسم سياسة التوظيف لتقدم في «المنتدى العربي للتشغيل: ميثاق لفرص العمل من اجل إعادة الانتعاش والنمو»، الذي يعقد في بيروت من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد عملت دوروثيا شميدت، المتخصصة في شؤون التوظيف في مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي الفرعي لشمال إفريقيا على توفير المعطيات الإحصائية والتحاليل مستخدمةً مؤشرات منظمة العمل الدولية الرئيسية لسوق العمل. بدورها، اهتمّت ماري قعوار، المتخصصة في شؤون التوظيف والمهارات العالية لدى مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، بتوفير الملاحظات والمساهمات المفيدة، فضلاً عن المشاركين في الاجتماع التحضيري الذي عُقد في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩ في بيروت.

تُعتبر ورقة العمل هذه واحدة من بين أوراق العمل الستّة التي تم تحضيرها والتي ستحدد إطار نقاش المشاركين في مختلف جلسات المنتدى العربي للتشغيل. وتتناول هذه الأوراق الموضوعات التالية:

١. النمو والإستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية: قضايا السياسة الرئيسية

٢. هجرة اليد العاملة الدولية والعمالة في المنطقة العربية: نشأتها، نتائجها ومستقبلها

٣. الأزمة وإدارة سوق العمل: الحوار الإجتماعي كاستجابة

٤. دعم سياسات إعادة الانتعاش من خلال معايير العمل الدولية واحترام حقوق العمّال: قضايا وتحدّيات للمنطقة العربية

٥. تطوير أنظمة الحماية الاجتماعيّة المناسبة وحماية السكان في المنطقة العربيّة

٦. التنمية المستدامة للمؤسسات واستحداث الوظائف في المنطقة العربية: مراجعة القضايا

يعكس اختيار المواضيع أولويات وتحديات التشغيل التي تواجهها المنطقة العربيّة، لا سّيما غداة الأزمة الاقتصاديّة والماليّة العالميّة. وتوفِّر هذه البحوث المادة المرجعية التي تتماشى وبالالتزامات التي قُطعت على المستويين الدولي والإقليمي بشأن العمل اللائق وتطبيق الميثاق العالمي لفرص العمل. كما تكمّل هذه البحوث النهج الذي تعتمده منظمة العمل الدوليّة لتساهم رفد الجهود المبذولة لتحقيق العمل اللائق على المستوى العالمي.

هذا وكان مندوبو الأطراف الثلاثة قد أطلقوا بمناسبة انعقاد الاجتماع الإقليمي الرابع عشر لآسيا في بوسان بجمهوريّة كوريا في شهر آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، العقد الآسيوي للعمل اللائق وتعهّدوا بتحقيق مخرجات خاصة في هذا المجال. وأوصى الاجتماع بضرورة التعاون على تطبيق مبادرات محددة على المستوى الإقليمي، حيث يُسهم تضافر الجهود وتبادل المعلومات والخبرات في تحقيق العمل اللائق. هذا وتضمنَّت التوصيات دعوةً لتعزيز خدمات التشغيل ووضع إحصائيّات إقليميّة موثوق بها تساعد على صنع القرارات الملائمة وتوفير خدمات الدعم للمنشآت الصغيرة ووضع مقاييس مرجعية وممارسات «جيدة» من اجل توسيع تغطية الحماية الاجتماعية وتدعيم تفتيش العمل والوقاية من النزاعات وتسويتها[1].

كما تعهّدت الوفود الثلاثيّة للدول العربيّة الأفريقية وبمناسبة انعقاد الاجتماع الإقليمي الحادي عشر لإفريقيا في أديس أبابا في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بتحقيق سلسلة أهداف لتطوير برامج قطرية متكاملة للعمل اللائق تهدف إلى الاستمرار في السعي لتطبيق أهداف التنمية الدوليّة المتفق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائيّة للألفيّة. وتركّزت نتائج الاجتماع حول أهداف محدّدة بما في ذلك ردم الهوّة في المهارات، والدمج

1 لمزيد من المعلومات مراجعة الموقع:
http://www.ilo.org/public/english/region/asro/bangkok/14arm/index.htm

الاجتماعي من خلال خلق فرص العمل، واعتبار الثلاثيّة آليّة أساسيّة للحوكمة من أجل تحقيق نمو شامل كفيل بمكافحة الفقر، وإتباع سياسة إقليميّة عادلة بشان العمّال المهاجرين، وتعزيز الحرية النقابية، والقضاء على عمل الأطفال والعبودية والتمييز، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعيّة الأساسيّة لخفض الفقر والإفلات من فخ الاقتصاد غير النظامي. هذا والتزمت الأطراف الثلاثية بالعقد الإفريقي للعمل اللائق تماشياً مع نتائج قمّة واغادوغو لعام ٢٠٠٤ وإعلانها، وخطّة العمل وآليّة المتابعة التي اعتمدها حول التشغيل والتخفيف من الفقر في إفريقيا[2].

ودعت منظمة العمل العربيّة في مؤتمرها الخامس والثلاثين المنعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى تعزيز التعاون الإقليمي في حقول التشغيل والموارد البشريّة والحوار الاجتماعي. وشددت خلاصات المؤتمر على وضع مبادرات إقليميّة بما في ذلك قانون عمل عربي موحَّد وإنشاء آليّات إقليميّة من أجل مجابهة التحديات المشتركة، واستحداث منتدى ثلاثي عربي ونظام معلومات سوق العمل العربية. وسلّطت منظمة العمل العربيّة الضوء على الحاجة إلى توطيد التعاون والتنسيق الإقليمي مع منظمة العمل الدوليّة لمجابهة الأزمة الاقتصاديّة والماليّة. ونظمّت بالتعاون مع مكتب العمل الدوليّ المنتدى العربي للتنمية والتشغيل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الذي أفضى إلى إعلان الدوحة الذي أبرز مجموعة مشتركة من الأولويّات الإقليميّة. أمّا القمّة العربيّة الاقتصاديّة والتنموية والاجتماعيّة المنعقدة في الكويت في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فمهّدت للعقد العربي للتشغيل (٢٠١٠-٢٠٢٠) الذي حدّد أهدافاً واضحة للمنظمة مثل خفض معدلات البطالة، وخفض نسب العمال الفقراء إلى النصف، وتحسين الإنتاج، والنهوض بتدريب العمّال، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومتابعة عمليّة المصادقة على معايير العمل الدولية والعربية في المنطقة تمهيداً للامتثال الكامل لمفاعيلها.

2 لمزيدٍ من المعلومات مراجعة الموقع:
http://www.ilo.org/public/english/region/afpro/addisababa/index.htm

المحتويات

المقدمة ١

١. النمو الاقتصادي ونمو الاستخدام (١٩٩٧-٢٠٠٧) ٢

٢. الاتجاهات الهيكلية والتطورات الأخيرة في أسواق العمل: إدراج التحديات الستّ ٤

٢. ١ نمو سريع للقوة العاملة سرعان ما سيبدأ بالتباطؤ ٤

٢. ٢ بقاء نسبة البطالة مرتفعة وإن انخفضت في بعض الدول ٤

٢. ٣ التحديات المتمثلة في الاستخدام عند الشباب – أعلى معدلات البطالة في العام ٦

٢. ٤ ردم الهوة بين الجنسين وإن ببطء ٦

٢. ٥ حصة القطاعين العام والخاص في الاستخدام ٨

٢. ٦ الهجرة للعمل داخل المنطقة العربية وخارجها ٩

٢. ٧ هل يؤدّي انخفاض الإنتاجية إلى توسيع نطاق الإقتصاد غير المنظم؟ ١٠

٣. الأزمة المالية، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ١١

٤. ما بعد الأزمة: قضايا السياسات الرئيسية بشأن العمالة والعمل اللائق في المنطقة ١٢

٥. أسئلة للنقاش ١٤

الملحق الخاص بمؤشرات سوق العمل في المنطقة العربية ١٥

مؤشرات أسواق العمل الرئيسية ١٥

١. الاتجاهات الديموغرافية ١٥

٢. اتجاهات قوة العمل ومشاركة القوى العاملة ١٧

٣. اتجاهات الاستخدام ٢١

٤. اتجاهات البطالة ٢١

٥. اتجاهات الاستخدام القطاعية: الانتقال من القطاع الزراعي إلى قطاع الخدمات ٢٢

٦. الاتجاهات على صعيد الاستخدام ٢٩

٧. الاتجاهات في الإنتاجية ٢٩

المقدمة

١. تشكّل الوظائف والعمل اللائق المطلب الإجتماعي الرئيسي في العالم العربي والعنصر الأساسي لتحقيق النمو المستدام والشامل والعولمة العادلة. وتركّز الأزمة المالية والإقتصادية العالمية اهتمام السياسة إلى الحاجة إلى إعادة التفكير في الإستراتيجيات بشكل شامل. فاعتماد مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ للميثاق العالمي لفرص العمل يستجيب إلى هدفَين مزدوجَين يتمثّلان في: (١) التخفيف من تأثير الأزمة على العمال والشركات، وتسريع وتيرة الإنتعاش في سوق العمل؛ و(٢) معالجة المشاكل الهيكلية والعجز على صعيد الوظائف والعمل اللائق أو ما يُعرَف «بأزمة ما قبل الأزمة». من هنا، يهدف هذا التقرير الذي أعدتّه منظمة العمل الدولية للمنتدى العربي للتشغيل (بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) إلى التحفيز على المناقشة والتداول ووضع سياسة عامة للفت الإنتباه إلى ضرورة إعادة النظر في الأولويات في المنطقة ولجعل أ) الاستخدام هدفاً محورياً لسياسات التنمية والإقتصاد في المنطقة، وب) جعل إدارة سوق العمل عنصراً أساسياً في جدول أعمال الإصلاح، إذا كان عائد أداء النمو الحالي للمنطقة ترجمةً لمكاسب حقيقية في زيادة الإنتاجية ولتنمية بشرية مستدامة ولعمل لائق.

٢. تضمّ المنطقة العربية نحو ٢٢ بلداً ممتداً ما بين منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وذات الظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية المختلفة والمنظورات المتنوعة من حيث التنمية والاستخدام والإندماج الإجتماعي. ويتراوح هذا التنوع ما بين المعالم الديموغرافية (الدول ذات نسبة عالية من السكان ووفرة اليد العاملة مقابل قوة عاملة محلية ضئيلة) ومعايير الدخل (إذ تشمل المنطقة بعض أغنى الدول وأفقرها)، فضلاً عن قيود الدول المحددة في سوق عمل دول عانت من الأزمات والصراعات (ومنها العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان والسودان).

٣. لذا، ينبغي أن تتمحور أهداف العمل اللائق وفرصه وقيوده في سياقات وطنية محددة. ومع ذلك، يشدّد هذا التقرير التركيز على بعض الإتجاهات والقضايا السياسة العامة التي تميّز أسواق العمل في المنطقة. وهو يدعو إلى تطبيق استراتيجيات استخدام ناشطة تدعمها الإستثمارات العامة والخاصة، لزيادة التماسك بين أهداف الأداء الإقتصادي وأهداف توليد فرص العمل. كما ويدعو إلى اتخاذ إجراءات منسّقة بين المؤسسات الحكومية والوكالات والشراكات العامة والخاصة لتوفير برنامج العمل اللائق. فإنّ الإلتزامات التي تعهدت بها الأطراف الثلاثة (الحكومة وأصحاب العمل والعمال) في اجتماعات منظمة العمل الدولية الإقليمية في بوسان في العام ٢٠٠٦ (من جانب بلدان غرب آسيا) وفي أديس أبابا في العام ٢٠٠٧ (من جانب الدول العربية في افريقيا) تقدّم المزيد من التفاصيل حول الأولويات والأعمال المحدّدة[3].

٤. وتتألّف هذه الورقة من جزأين أساسيين. يوفّر الجزء الأول لمحة تحليلية عن تحديات سوق العمل الرئيسية والإتجاهات الحديثة، فيما يقدّم الجزء الثاني صورة إحصائية معمّقة لمؤشرات سوق العمل بما فيها الإختلافات بين الدول. ويندرج هذا الجزء تحت الملحق الخاص بمؤشرات سوق العمل في المنطقة العربية. وقد تمّ تطوير المؤشرات والإحصاءات الإقليمية لتشمل الدول العربية الـ٢٢ المشاركة في المنتدى العربي للتشغيل[4].

3 يمكنك العودة إلى نتائج الاجتماعيين من خلال الموقعين التاليين:
http://www.ilo.org/public/english/region/asro/bangkok أو على الموقع:
http://www.ilo.org/public/English/region/afpro/addisababa/index.htm

4 تضم المنطقة العربية ٢٢ دولة هي: الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب والأراضي

١. النمو الاقتصادي ونمو الاستخدام (١٩٩٧–٢٠٠٧)

٥. شهدت المنطقة العربية (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) منذ العام ٢٠٠٠، وقبل نشوء الأزمة المالية العالمية، نمواً مستداماً قوياً نسبياً تراوح ما بين ٥ و٦ بالمئة، جاء في معظمه نتيجةً للزخم النفطي ولارتفاع لأسعار الطاقة. ويمثل هذا النمط معدّل نمو يفوق إلى حد كبير المعدل الذي تمّ تسجيله في التسعينات والذي بلغ ما بين ٣,٥ و٤ بالمئة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هذا النمو سجّل معدّلات أعلى في دول المنطقة الغنية بالموارد. فقد تطوّرت مصادر النمو بشكل كبير خلال العقد الماضي نتيجةً للإستهلاك المحلي وتعزيز دور الإستثمارات. هذا وتأتي السمات الأخرى للنمو من طبيعة المنطقة المتقلّبة الغنية بعائدات النفط غير أنّ أسعار النفط العالمية شهدت في الآونة الأخيرة انخفاضاً حادً في خضمّ الأزمة المالية الحالية.

٦. لا يعتبر قطاع النفط في حد ذاته قطاعاً جاذباً للاستخدام في حين أن النمو الإقتصادي الناجم عنّ صادرات النفط يساهم في خلق فرص العمل. من هنا تظهر الحاجة إلى إصدار سياسات خاصة، أو سياسات تستخدم لارتفاع عائدات الاستثمار في البنى التحتية، والمعارف والمهارات من أجل التنمية والسياسات الاقتصادية التي يمكنها تعزيز خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

٧. بدت العلاقة في المنطقة قوية ومتينة بين العمالة والنمو خلال العقد الأخير (بحسب الرسم ٢.أ)، على الرغم من نمو العمالة بوتيرة أبطأ من النمو الاقتصادي خلال الفترة عينها (الرسم ٢.ب). غير أنّ المعدّل الإقليمي يخفي في طيّاته وقائع مهمّة؛ هذا وبدا أثر النمو على الاستخدام متفاوتاً للغاية عبر البلدان وعبر الشرائح المختلفة من السكان. أما معدلات البطالة فقد انخفضت في المنطقة العربية منذ العام ٢٠٠٣ على الرغم من النمو السريع في عدد السكان. وقد زاد معدّل البطالة في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي وإلى حد أكبر في الدول المتضررة من الصراعات كالعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة. من جهة أخرى، سجّل نمو الاستخدام قبل نشوء الأزمة المالية أعلى مستوياته في بعض دول مجلس التعاون الخليجي (ومنها الإمارات والبحرين وقطر)، فيما يعتبر مرتفعاً نسبياً في بعض الدول التي تتوفّر فيها اليد العاملة ومنها الجزائر تليها المغرب وتونس.

الرسم ١: نمو إجمالي الناتج المحلي والعمالة (١٩٩٧–٢٠٠٧)، دول مختارة

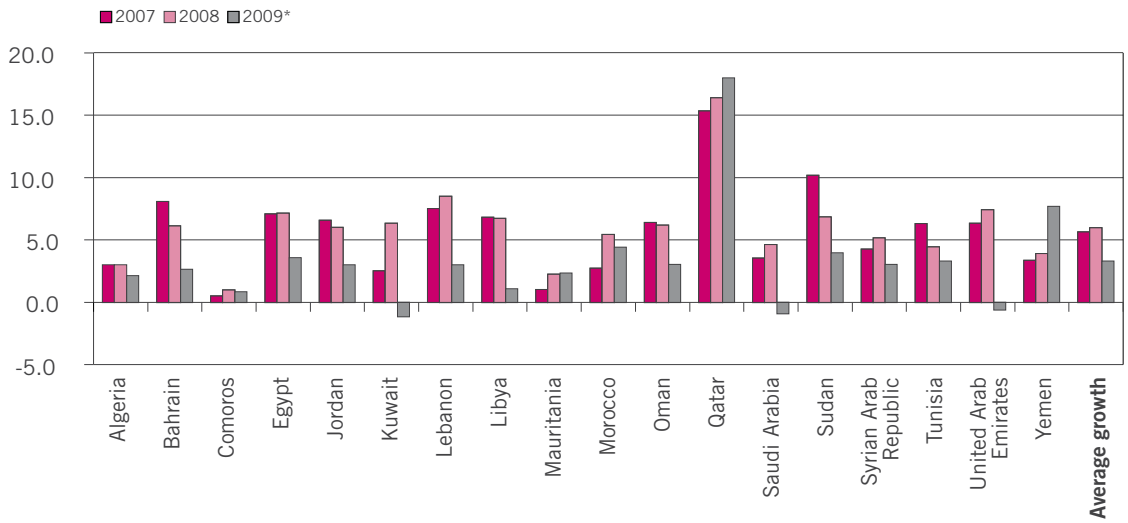

المصدر: مؤشرات صندوق النقد الدولي الاقتصادية، ٢٠٠٩.

الفلسطينية المحتلة وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات المتحدة العربية واليمن.

الرسم ٢.أ: معدل إجمالي الناتج المحلي والاستخدام، ١٩٩٨-٢٠٠٩

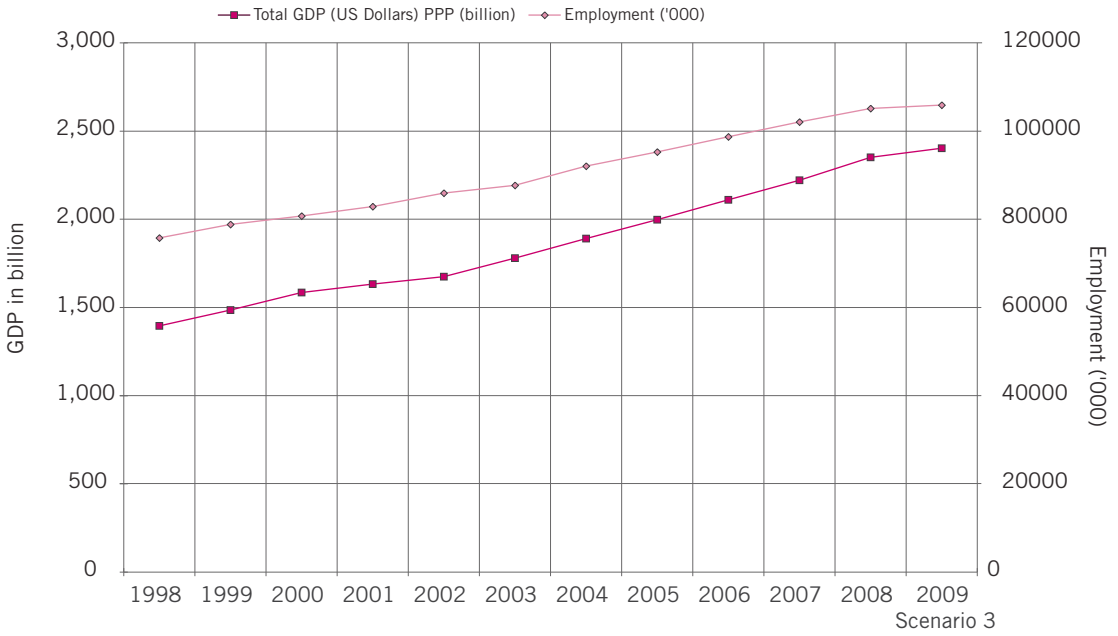

المصدر: المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج النزعات الاقتصادية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر ملاحظات رقم ١٥ للتعريف حول المنطقة العربية.

الرسم ٢.ب: نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو الاستخدام، مؤشر ١٩٩٦ = ١٠٠

المصدر: نموذج منظمة العمل الدولية لاتجاهات العمالة الشاملة؛ تمّ اعتماد أسوأ السيناريوهات لتقديرات العام ٢٠٠٩ حول العمالة[5].

5 أنظر منظمة العمل الدولية: اتجاهات العمالة الشاملة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (جنيف ٢٠٠٩) لمزيد من المعلومات حول منهجية السيناريوهات.

٨. لا بدّ من طرح أداء خلق فرص العمل الكبير في المنطقة في وجه التقدم البطيء على صعيد إنتاجية العمل. فإنّ التحولات الهيكلية في اقتصاد المنطقة تظهر زيادة نصيب قطاع الخدمات في مجال العمل (من ٤٧,٩ بالمئة في العام ١٩٩٨ إلى ٤٩,٥ بالمئة في العام ٢٠٠٨)، والتصنيع (من ١٩,١ بالمئة إلى ٢٢,٨ بالمئة)، مقابل انخفاض كبير في الزراعة (من ٣٣,٠ بالمئة إلى ٢٧,٨ بالمئة). إلاّ أنّ قطاعي الخدمات والزراعة يمثلان معاً ٨٠ بالمئة تقريباً من الاستخدام (الجدول أ.٨ من الملحق حول مؤشرات سوق العمل). أمّا انخفاض التقدم البطيء في إنتاجية العمل على مدى العقد الماضي فجاء نتيجةً لأنواع الوظائف الجديدة التي أنشئت، وانخفاض أجور الوظائف لا سيما في الزراعة وفي القسم الأدنى من قطاع الخدمات، وصولاً إلى الإنفصال الكبير عن القطاعات ذات نمو الرأس المال الهائل.

٩. من أجل حسن تقدير التفاعل بين الديناميكية الإقتصادية للمنطقة ونتائج الاستخدام، من الضروري فهم وتحليل الإتجاهات المحددة والفريدة لأسواق العمل في المنطقة العربية. واستناداً إلى معطيات منظمة العمل الدولية الحديثة، قمنا بإدراج سبعة اتجاهات رئيسية ملقين الضوء عليها في ما يلي. كما ولجأنا إلى توفير صورة شاملة في المرفق المحضّر خصيصاً لمنتدى الاستخدام العربي تضمّ الإختلافات بين الدول.

٢. الاتجاهات الهيكلية والتطورات الأخيرة في أسواق العمل: إدراج التحديات الستّ

٢. ١ النمو السريع للقوة العاملة سرعان ما سيبدأ بالتباطؤ

١٠. سبق للمنطقة أن سجّلت أعلى معدلات نمو القوى العاملة في العالم متجاوزةً الثلاثة بالمئة في السنة نتيجةً للنمو السريع في عدد السكان البالغين سن العمل، فضلاً عن زيادة معدلات المشاركة في القوى العاملة التي عززتها إلى حد كبير نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في الدول الكبرى وهجرة اليد العاملة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويبين الرسم الثالث أنّ نمو عدد السكان البالغين سنّ العمل خلال السنوات العشرة الأخيرة كان الأعلى في المنطقة مقارنةً مع سائر المناطق، فيما حلّ نمو عدد الشباب في المنصب الثاني بعد جنوب الصحراء الإفريقية.

١١. وفي حين أن نمو القوى العاملة سيبقى مرتفعاً في السنوات المقبلة وصولاً إلى العام ٢٠٢٠، فإنّ وتيرة التباطؤ تأتي نتيجة للتحول الديموغرافي. ولكن حتى ذلك الحين، فإنّ التحدي المتمثل في خلق فرص العمل سيستوجب مراعاة ملايين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل في ظلّ زيادة عدد الأفراد البالغين سنّ العمل وارتفاع معدلات المشاركة في القوى العاملة خصوصاً عند النساء.

٢. ٢ بقاء نسبة البطالة مرتفعة وإن انخفضت في بعض الدول

١٢. كما سبق أن ذكرنا أعلاه، فإنّ الأداء الجيد لخلق فرص العمل ونمو الاستخدام قد خفّضا معدل البطالة المتوسط الإقليمي. فقد نمت نسبة الاستخدام بالنسبة إلى عدد السكان بنحو ٣٩ بالمئة خلال الفترة الممتدة ما بين العام ١٩٩٨ والعام ٢٠٠٨، في حين ارتفع عدد السكان البالغين سن العمل بنسبة ٣٤ بالمئة خلال نفس الفترة (أنظر الجدولين أ.١ وأ.٤ في المرفق). وهذا ما يفسّر انخفاض معدلات البطالة بحوالي أكثر من ١١,٢ بالمئة في المنطقة لتبلغ ٩,٧ بالمئة (أنظر الجدول أ.٦ في المرفق). هذا وتظهر الإختلافات بين الدول بشكل واضح في المرفق. أمّا معدل البطالة فلا يزال واحد من أعلى المعدلات في العالم، سواء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أنظر الجدول أ.٦).

الرسم ٣: نسبة التغيرات بين العام ١٩٩٨ والعام ٢٠٠٨ من مجموع السكان الراشدين والشباب

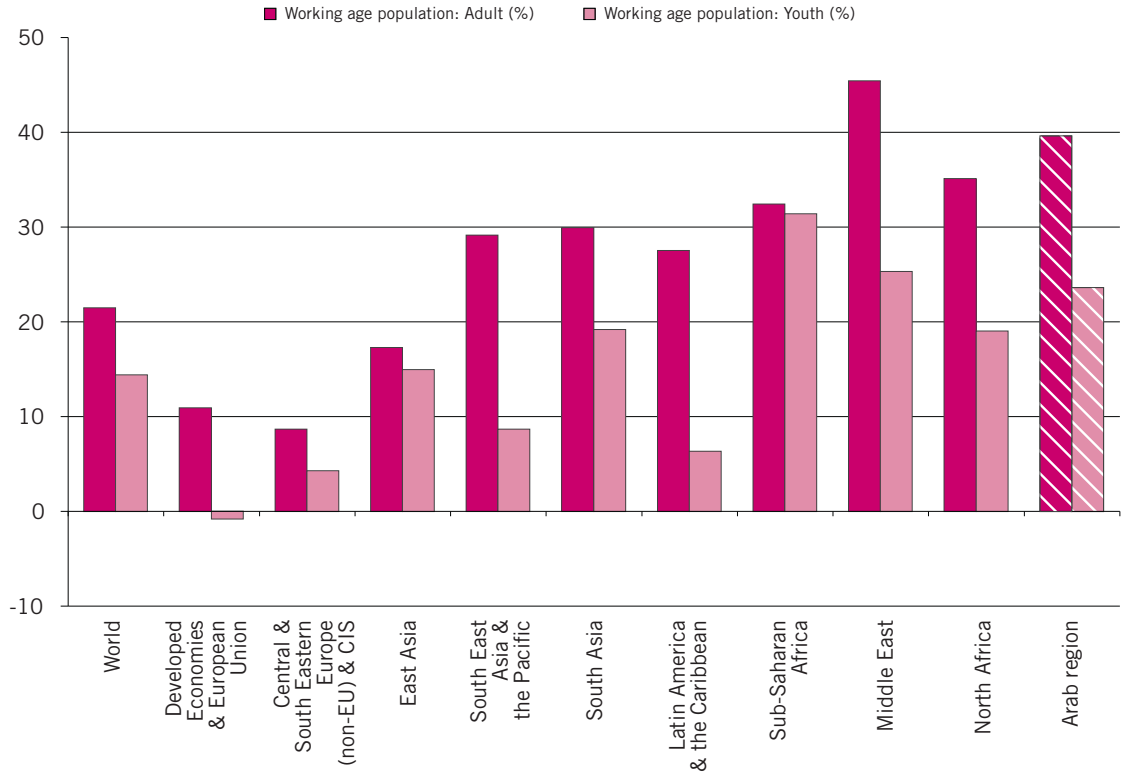

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج النزعات الاقتصادية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر ملاحظات رقم ١٥ للتعريف حول المنطقة العربية.

الرسم ٤: معدلات البطالة

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج النزعات الإقتصادية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر ملاحظات رقم ١٥ للتعريف حول المنطقة العربية.

٢. ٣ التحديات المتمثلة في الاستخدام عند الشباب – أعلى معدلات البطالة في العالم

١٣. تقوم مشكلة البطالة في المنطقة أولاً وقبل كل شيء بطالة الشباب. استناداً إلى الرسم الخامس وبحسب ما ذُكر سابقاً، تسجّل البطالة بين الشباب العربي أعلى المعدلات في العالم إذ تمثّل ٥٠ بالمئة من متوسط العاطلين عن العمل جميعهم، وهي الأعلى بين الإناث. هذا ويثير ارتفاع معدل البطالة بين الشباب المتعلمين الذين أكملوا الثانوية و/أو التعليم العالي فضول الكثيرين.

١٤. في محاولة لفهم وتحليل العوامل الكامنة وراء البطالة عند الشباب بشكل أوضح، قامت منظمة العمل الدولية بتطبيق «دراسة إستقصائية حول الإنتقال من المدرسة إلى العمل» في ثلاث دول عربية بما في ذلك مصر والأردن وسوريا. وتهدف الدراسة إلى جمع تجارب الشباب من الرجال والنساء من خمس فئات تضمّ تلامذة شباب وباحثين عن عمل وموظفين يافعين وشباب يعملون لحسابهم الخاص وعاملين يعملون على حسابهم لا ينتمون لمدرسة ولا لسوق العمل. وأظهرت نتائج هذه الدراسات الإستقصائية أنّ أدنى نسبة من الشباب قد نجحت في عبور الجسر الممدود بين المدرسة والعمل. وقد شملت أفراداً يعملون إما في وظيفة وفق عقد دائم، أو أفراد راضين عن عملهم ولا يرغبون في التغيير. كما وأشارت هذه النتائج إلى العقبات الرئيسية التي تواجه الشباب العربي. فإنّ جيل الشباب اليوم هو من بين الأكثر تحصيلاً للعلم في المنطقة. ومع ذلك، تبقى مهمة إيجاد العمل اللائق فائقة الصعوبة. فإنّ نسبة الشباب البالغين سن العمل المحض وتطلعاتهم الحالية يشكلان أبرز التحديات التي يواجهها صانعو السياسات، في وقت يتمّ فيه دراسة السياسات المحلية والمبادرات الإقليمية المتعلقة باستخدام الشباب.

٢. ٤ ردم الهوة بين الجنسين وإن ببطء

١٥. ارتفعت المشاركة الاقتصادية للنساء تدريجياً في المنطقة على الرغم من بقائها منخفضة بشكل ملحوظ مقارنةً مع سائر مناطق العالم (انظر الرسم ٦). هذا وتختلف مشاركة القوى العاملة النسائية بتفاوت بين بلد وآخر، وهي مرتبطة إيجابياً بارتفاع مستويات التعليم.

١٦. وإذا ما نظرنا بكثب إلى توزيع البطالة، يتبيّن لنا أنّ معدلات البطالة عند النساء مرتفعة (انظر الرسمين ٤ و٥). ويعزى أحد الأسباب الكامنة وراء ارتفاع البطالة عند النساء أو انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي بصورة عامة، إلى أسواق العمل المجزأة، حيث تميل النساء إلى التركيز على المهن «المقبولة عند النساء». وبالتالي، يعزز ‹ازدحام› المرأة في مهن محددة روح المنافسة على صعيد مهن محددة ويزيد من البطالة. كما وتبقى الفجوة بين معدلات البطالة عند الرجال والنساء مرتفعة (النسبة نفسها التي كانت عليه قبل ١٠ سنوات) ولكنّها أظهرت مؤخراً اتجاهاً منحدراً. كما وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ نسبة البطالة تكون أعلى على صعيد النساء المثقفات.

١٧. يشير الرسم السابع من جهة أخرى إلى أنّ النساء قد استفدنَ من زيادة فرص العمل في العقد الماضي: فقد ارتفعت الوظائف المخصّصة للنساء بنسبة ٥٦,٠ بالمئة، فيما بلغ ارتفاع الوظائف المخصصة للرجال بنسبة ٣٨,٨ بالمئة فقط.

١٨. وخلاصة القول، فإنّ معدلات مشاركة النساء تشهد تزايداً سريعاً، في وقت تلحّ فيه الحاجة إلى تحسين الإمكانات والتي تُعتبر الأدنى في العالم. أمّا أسواق عمل النساء والرجال فمنقسمة إلى حدّ كبير بينما تواجه النساء حواجز واضحة وخفية تمنعها من الولوج إلى وظائف القطاع الخاص. وفي حين يبدو أنّ هناك ارتباط وثيق بين المستويات التعليمية للمرأة ومعدلات المشاركة في القوى العاملة المرتفعة، تواجه النساء المثقفات أيضاً صعوبةً في إيجاد وظائف لائقة كما تشير إليه أرقام البطالة المدرجة في هذا التقرير ونمو ظاهرة «العمال المحبطين» في المنطقة. من هنا، يبدو أنّ التعليم العالي لا يشكل ضماناً للحصول النساء على وظائف جيدة. لذا، عمدت بعض الدول إلى اعتماد مبادرات قانونية وسياسات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، لا بدّ من تعزيز الهياكل الضرورية للسماح للنساء بدخول سوق اليد العاملة والبقاء فيه (ومنها سياسات الأسر الودية وساعات العمل المرنة وحماية الأمومة والمساواة في الأجور).

الرسم ٥: معدلات البطالة عند الشباب للعام ٢٠٠٨

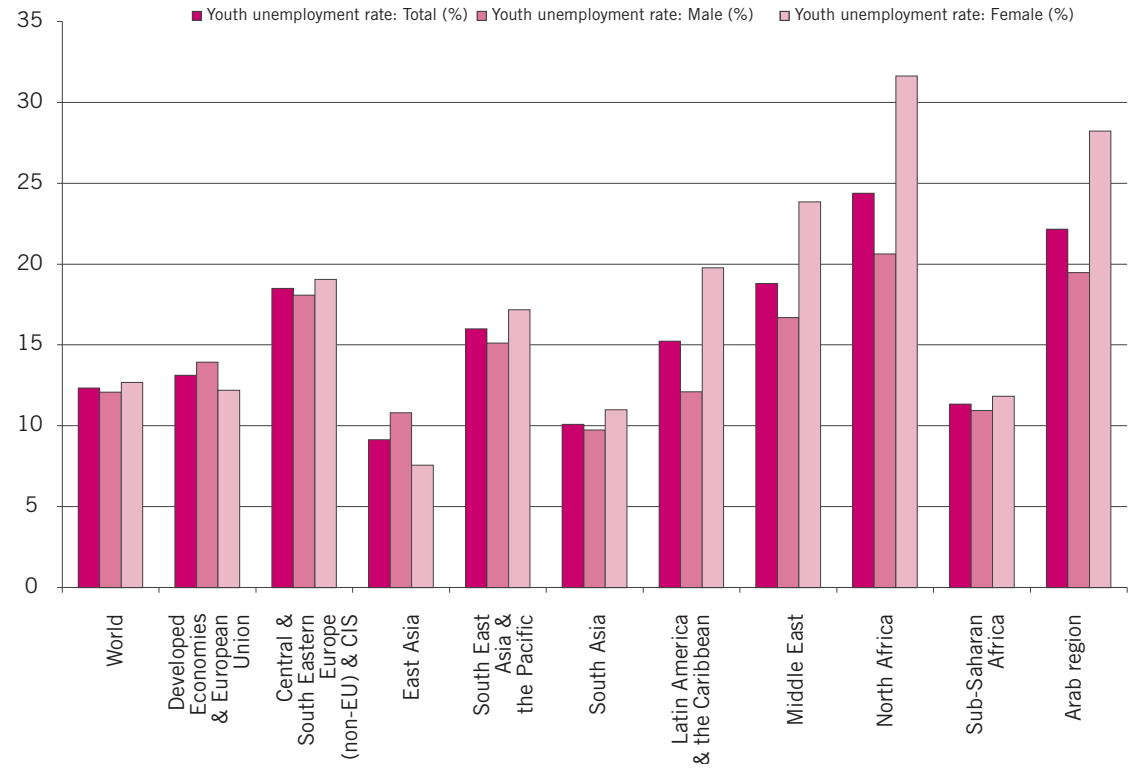

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج النزعات الإقتصادية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر ملاحظات رقم ١٥ للتعريف حول المنطقة العربية.

الرسم ٦: معدلات مشاركة اليد العاملة للعام ٢٠٠٧

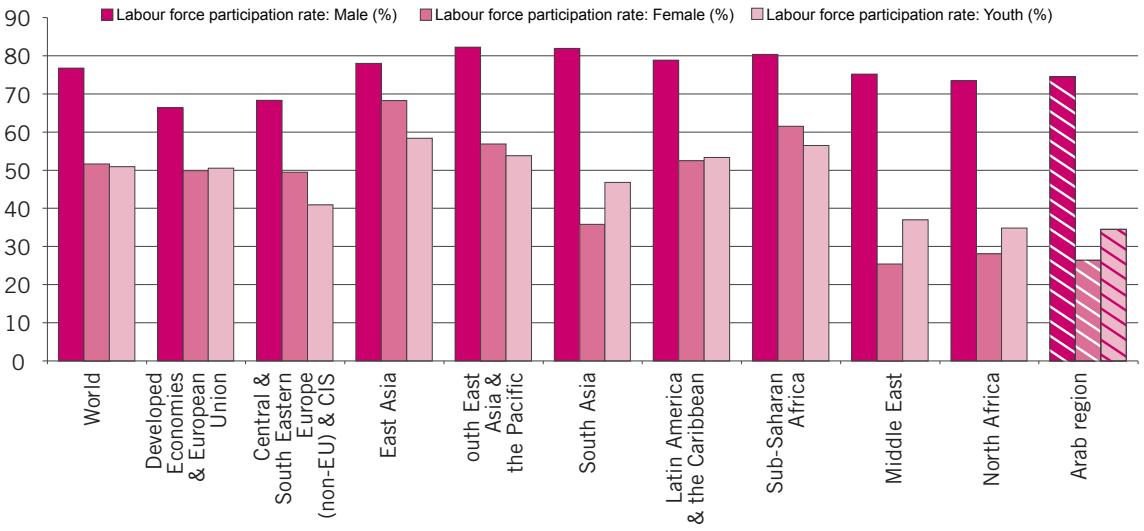

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج النزعات الإقتصادية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر ملاحظات رقم ١٥ للتعريف حول المنطقة العربية.

الرسم ٧: نسبة التغيير في الاستخدام ما بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٨

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج النزعات الإقتصادية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر ملاحظات رقم ١٥ للتعريف حول المنطقة العربية.

٢. ٥ حصة القطاعين العام والخاص في الاستخدام

١٩. يشكّل المعتقد الراسخ والممارسة الصحيحة لدور القطاع العام المباشر في توليد فرص العمل إحدى ميزات المنطقة العربية. وينظر إلى الحكومة على أنّها المستخدم الأمثل فضلاً عن كونها أحياناً الملاذ الأخير. فالإصلاحات والسياسات التي أُدخلت مؤخراً إلى عدد من دول المنطقة على القطاع العام لتشجيع ودعم تنمية القطاع الخاص لم تنجح في إحداث تغير كبير في هذا النمط. ولا يزال القطاع العام صاحب العمل الرئيسي في المنطقة. ووفقاً لبيانات العام ٢٠٠٤، فإنّ القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يمثل نحو ٢٩ بالمئة من إجمالي الحصة في الاستخدام فيما تشكّل الرواتب والأجور التي مثّلت نحو ٣٨ بالمئة من النفقات الجارية، مما يتناقض إلى حدّ كبير مع سائر دول العالم. فهي تشكّل تقريباً ضعف المتوسط العالمي (باستثناء الصين)، في حين تسجّل ٤,٥ بالمئة من إجمالي الحصة في الاستخدام و١٦,٣ من النفقات الجارية في جمهورية كوريا، و١١,٥ بالمئة و٢٥,١ بالمئة على التوالي في البرازيل، و١٦,٤ بالمئة و١٩,٢ بالمئة في المكسيك (أنظر الجدول أ.١).

٢٠. ولكن لا بدّ من أخذ الاختلافات عبر دول المنطقة في الاعتبار. فإنّ حصة القطاع العام المنخفضة في المغرب (١٠ بالمئة) تتميّز عن المستويات التي تُسجّل في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتراوح ما بين ٣٠ و٤٠ بالمئة.

٢١. وفي حين أنّ البيانات الأخيرة نادرة وغير متوفرة على صعيد كافة الدول، هناك دلائل تشير إلى أنّ معدل نمو الاستخدام في القطاع العام في بعض الدول (كالجزائر ومصر والأردن واليمن على سبيل المثال) يشهد تراجعاً خفيفاً.

٢٢. تتعدّد الأسباب الكامنة وراء الدور المهيمن للقطاع العام لخلق فرص العمل في المنطقة العربية. إنها لحقيقة أن في سياق مستويات النمو العالية في القوى العاملة، فإنّ التوقعات والضغوط الاجتماعية لا تزال مرتفعة للقطاع العام لمواصلة أداء دوره بوصفه صاحب العمل الرئيسية ومزوّد أفضل الوظائف وظروف العمل. في الواقع، وعلى عكس سائر دول العالم، فإنّ الأجور وظروف العمل والاستحقاقات وهيبة وظائف القطاع العام تبقى أعلى بكثير من تلك التي يعرضها القطاع الخاص. وتتسم هذه المسألة بأهمية خاصة للشباب المتعلّمين الذين يقفون في طوابير لسنوات على أمل الحصول على وظائف حكومية في حين يبقى عدد كبير منهم عاطل عن العمل أو مصنّف في خانة «العمال المحبطين».

٢٣. بل لعلّ عامل تعزيز المساواة بين الجنسين في المنطقة يبقى الأهم سيما وقد سبق لنا أن أشرنا أعلاه إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة واستمرار ارتفاع معدلات البطالة التي تصل أحياناً إلى ضعف معدّل البطالة عند الرجال. هذا وتشكّل مسألة توفر إجازة الأمومة وتسهيلات رعاية الأطفال وساعات العمل المرنة وانخفاض التفاوت في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع العام عوامل جذب قوية لاستمرار تفضيل المرأة إيجاد وظيفة في القطاع العام. في المقابل، فإنّ ديناميكية القطاع الخاص المحدودة من حيث خلق فرص العمل وظروف العمل المقدّمة حدّت من كفاءة تخصيص الموارد البشرية وأدّت إلى ارتفاع التحول الحالي وانخفاض الإنتاجية في مؤسسات القطاع الخاص.

الجدول ١. حصة القطاع العام في الاستخدام

	مجموع حصة القطاع العام في الاستخدام في العام ٢٠٠٠	رواتب وأجور القطاع العام كجزء من الإنفاق الجاري في العام ٢٠٠٤
شرق آسيا	33.8	--
الصين	36.0	--
كوريا	4.5	16.3
الفيليبين	5.2	--
أميركا الشمالية والجنوبية	--	--
البرازيل	11.5	25.1
كولومبيا	8.4	14.5
الإكوادور	13.8	44.6
غواتيمالا	14.9	--
المكسيك	16.4	19.2
منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية	13.5	--
كندا	17.5	8.2
ألمانيا	12.3	
اليابان	7.7	
أسبانيا	15.2	
المملكة المتحدة	18.9	
الولايات المتحدة	14.6	7.8

	مجموع حصة القطاع العام في الاستخدام في العام ٢٠٠٠	رواتب وأجور القطاع العام كجزء من الإنفاق الجاري في العام ٢٠٠٤
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	29.0	37.9
الجزائر	29.0	31.1
البحرين	28.0	63.7
مصر	29.0	29.2
إيران	28.0	37.8
الأردن	44.0	27.5
الكويت	93.0	40.5
ليبيا	66.0	
المغرب	10.0	50.8
المملكة العربية السعودية	79.0	--
تونس	22.0	62.9
العالم	27.0	--
باستثناء الصين	18.2	--

المصدر: البنك الدولي، التوقعات والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام ٢٠٠٥

٢٤. ويمكن تلخيص السياسة المستقاة من التأثير المحدود لإصلاحات القطاع العام الحالية على الشكل التالي: يجب تطبيق هذه الإصلاحات إلى جانب السياسات التي تهدف إلى تحسين الأجور وظروف العمل في القطاع الخاص وإدخال شبكات الأمان. فإنّ موضوع جعل النمو والاستخدام وتنمية القطاع الخاص وفق برامج العمل اللائق أولويةً أثبت أنّه أكثر فعالية واستدامةً وفقاً للتجارب الذي اختبرتها دول المنطقة.

٢. ٦ الهجرة للعمل داخل المنطقة العربية وخارجها

٢٥. ويشكّل ارتفاع معدل الهجرة سمةً أخرى من سمات التحديات التي تواجهها الاستخدام في المنطقة. كما وترتبط هجرة اليد العاملة ارتباطاً قوياً مع الاستخدام وتطورات سوق العمل في المنطقة. ففي بعض الدول، يحثّ العجز في الاستخدام أو في ظروف العمل اللائق على توجّه القوى العاملة للبحث عن عمل في أسواق العمل الخارجية، أكان في المنطقة أو خارجها. وتُسجّل هذه الهجرة بشكل خاص في شمال إفريقيا والعراق والأردن ولبنان الأراضي الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية وإن بدرجات متفاوتة.

٢٦. أمّا في سائر الدول، لا سيما الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي، فإنّ تشغيل أسواق العمل وأنظمة الإنتاج والتبادل وحجم قوة العمل المحلية الصغير وارتفاع عائدات النفط يساهمون في زيادة الطلب على العمال المهاجرين. وبالتالي، ترتفع نسبة اليد العاملة المهاجرة باستمرار في دول المقصد هذه، وكذلك اليد العاملة المحلية. هذا وتشكّل نسبة العمال المهاجرين ما بين ٦٠ و٩٠ بالمئة من إجمالي الاستخدام في دول مجلس التعاون الخليجي فيما تسجّل حوالي ٢٠ بالمئة في لبنان.

٢٧. إنّ اليد العاملة المهاجرة تضمّ نسبة لا بأس بها من النساء. ومن الجدير ذكره هنا أنّه منذ منتصف السبعينات، تراجعت نسبة العمال من أصل عربي المهاجرين للعمل في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد انخفضت هذه النسبة

من أكثر من ٧٠ بالمئة في منتصف السبعينات إلى حوالي ٣٠ بالمئة الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٥. وأصبح لبنان والأردن في الوقت عينه دولتي منشأ ومقصد.

٢٨. وفي ظلّ غياب الطلب على اليد العاملة المهاجرة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تحوّل المهاجرين العرب نحو دول أوروبا الغربية حيث تسلّموا وظائف تتطلب مهارات محدودة، متوسّطة أو حتّى عالية في بعض الأحيان. وأفادت تقديرات جامعة الدول العربية أنّ عدد المهاجرين العرب ذوي المهارات العالية العاملين في الخارج وصل إلى ٤٥٠ ألف شخص. وقد اتفقت جميع نظريات التنمية على أهمية رأس المال البشري للتنمية. ومن ثم، لا بدّ من التركيز على تأثير هجرة العمال العرب ذوي المهارات العالية، أو ما يُعرف ب «هجرة الأدمغة»، على آفاق التنمية في بلدهم الأم.

٢٩. إنّ العدد الكبير للعمال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي القادمين خصوصاً من جنوب وجنوب شرق آسيا، يعمل أساساً في وظائف القطاع الخاص التي لا تستوجب مهارات عالية، بأجور محدودة. وبالتالي، فإنّ هذه الفئة من المهاجرين تُستخدم بشكل للعمل في البناء وتجارة الجملة والفنادق والمطاعم.

٣٠. إنّ هجرة اليد العاملة من الدول العربية لم تمحِ آثار الضغوط التي تعاني منها الأسواق في الدول الأمّ. فإنّ ارتفاع معدّل الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي تزامن مع ارتفاع معدّل البطالة عند المواطنين المحليين لا سيما خريجي الجامعات منهم. هذا ويشير تقسيم أسواق العمل الواضح بحيث يتمّ استخدام المواطنين المحليين فقط في القطاع العام والعمال المهاجرين في القطاع الخاص أنّ هجرة اليد العاملة ليست سبباً في زيادة معدل البطالة بين أبناء الوطن.

٣١. من جهتها، أعربت دول مجلس التعاون الخليجي عن رغبتها في تقليص اعتمادها على استخدام العمال الأجانب. وقد أظهرت الحصص النسبية الإدارية فعاليةً محدودةً من حيث تحقيق هذا الهدف أو التشجيع على استخدام المتخرجين المحليين. وبالتالي، لا بدّ من إلغاء هذا التقسيم الحاصل على مستوى أسواق العمل وتحقيق الإندماج في الأسواق. غير أنّ هذا الإندماج يشمل تحسين شروط وظروف العمل في القطاع الخاص لاستقطاب العمال العرب. كما وسيأتي هذا التحسين بالفائدة على العمال المهاجرين. وبطبيعة الحال، فإنّ الفرضية تقوم على استمرار الحاجة إلى العمال المهاجرين في المستقبل القريب.

٣٢. لذلك، لا بدّ من إدارة هجرة اليد العاملة بجميع أبعادها، مع اعتبارها عنصراً أساسياً من استراتيجية الاستخدام وسياسات سوق العمل.

٢.٧ هل يؤدّي انخفاض الإنتاجية إلى توسيع نطاق الإقتصاد غير المنظم؟

٣٣. إنّه من المعروف أنّ معدلات البطالة لا توفر سوى صورة جزئية عن مجمل وضع الاستخدام في الدول النامية. إلاّ أنّ هذا الواقع ينطبق أيضاً على الدول العربية. فالوظيفة السيئة والعمل في الاقتصاد غير المنظم و"العمال الفقراء» مفاهيم تهدف إلى الإبقاء على انخفاض جودة العمل و/أو على العجز الذي يطال العمل اللائق والذي يترك آثاراً سلبيةً على عدد كبير من الموظفين. وفي حين أنّ معدلات الفقر لا تزال منخفضة عموماً في المنطقة مقارنةً مع المعدلات التي تسجلها في المناطق النامية الأخرى، إلاّ إنّها تشكّل مصدر شقاء لبعض الدول والشعوب وتزيد من تفاقم الوضع في حالات الصراع.

٣٤. تمّ خلال المؤتمر[6] الذي عقدته منظمة العمل الدولية للعام ٢٠٠٢ اقتراح استبدال مصطلح «القطاع الغير نظامي» ب «الاقتصاد الغير نظامي»، وذلك بهدف إلقاء الضوء على واقع سوء العمل و«العمال الفقراء». فإنّ الاقتصاد غير النظامي يمثل نسبة كبيرة من العاملين في المنطقة، وجزء كبير من الاستخدام في القطاع الخاص. وهو يتألف من الأعمال الدقيقة والصغيرة فضلاً عن العمل المأجور العرضي وغير المستقر، مع تدني الأجور وانعدام الأمن والدخل واختبار نقص خطير في ظروف العمل وفي الحصول على الحماية الإجتماعية. وتظهر المعطيات المتوفرة حول أربع دول من شمال افريقيا أنّ مدى انتشار هذه الظاهرة يتراوح ما بين ٤٠ إلى ٨٠ بالمئة من الاستخدام غير الزراعية في المنطقة (الرسم ٨).

٣٥. يشير بطء نمو الإنتاجية في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٨ إلى أن الجزء الأكبر من الوظائف الجديدة أنشئ في الإقتصادات الغير نظامية، لا سيما في مجال الزراعة وفي الطرف الأدنى من قطاع الخدمات. وفي غياب المعطيات المفصّلة والتحاليل اللازمة، يبدو من الواضح أنّه لم يعد بالإمكان اعتبار الاقتصاد الغير نظامي ظاهرة عابرة. فهو قد توسّع في العقود الأخيرة ليطال دول تعيش حالات مرتفعة لمعدلات النمو الاقتصادي واندماجاً كاملاً مع الاقتصاد العالمي.

6 القرارات والاستنتاجات المتعلقة بالعمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، التي تمّ اعتمادها في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٠، جنيف ٢٠٠٢.

٣٦. وعلى الرغم من انخفاض الإنتاجية ومن النقص الخطير على صعيد العمل اللائق، يلعب الاقتصاد غير المنظم دوراً مهماً في معيشة الملايين، ويمثل مصدراً هاماً من روح المبادرة وخلق فرص العمل. وبهدف إطلاق العنان لهذه الإمكانات وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، لا بدّ من اتخاذ تدابير شاملة لتيسير الانتقال من الأنشطة غير المنظمة إلى الاقتصاد المنظم المعمم. من هنا، فإنّ أولويات العمل تتطلب دراسة أعمق للديناميكيات الشكلية وغير الرسمية في سياق الدول المعنية، وتوجيه الاستثمار لتوفير البنى التحتية والوصول إليها، والخدمات التجارية العامة التي تهدف إلى رفع مستوى الاقتصاد غير المنظم وتكامله. وبالتالي، يمكن القول أنّ مجموعة التدابير والممارسات الدولية الجيدة التي وثّقتها منظمة العمل الدولية يمكنها أن تلهم آليّة العمل في المنطقة[7].

٣. الأزمة المالية، ٢٠٠٨–٢٠٠٩

٣٧. لم تترك الأزمة الاقتصادية العالمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنأى عن تأثيرها. لكنّ هذا التأثير جاء نسبياً أخف وطأةً مما كان عليه في سائر مناطق العالم. هذا ويسود المعتقد حول قدرة المنطقة على التعافي قريباً، ما لم تتفاقم هذه الأزمة. ويختلف مدى تأثّر كل دولة بالأزمة الناشئة وفقاً لطبيعة كل دولة لجهة إنتاج أو عدم إنتاج الطاقة. واستناداً إلى توقعات صندوق النقد الدولي[8]، فإنّ متوسط النمو في المنطقة سوف يتباطأ بنسبة ٢,٥٪ في العام ٢٠٠٩، منخفضاً عن العام الماضي بنسبة ٦٪. غير أنّه تمّ استثناء دولتي قطر واليمن من هذا الإتجاه العام إذ، وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سوف تشهدان زيادةً حادةً في إجمالي الناتج المحلي نظراً لتوسيع إنتاجهما للغاز الطبيعي السائل.

٣٨. وتأثرت الدول المنتجة للطاقة – الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة – تحديداً بالهبوط الحاد في أسعار السلع الأساسية. وتسجّل هذه الدول أدنى المستويات من حيث معدل النمو السنوي للعام ٢٠٠٩ مع تأثر النمو الإقتصادي سلبياً.

٣٩. أسفرت الخسائر في العائدات الناتجة عن صادرات النفط في بعض الدول عن انكماش إجمالي الناتج المحلي بمقدار الربع. ومع ذلك، فإن الإحتياطات المالية الكبيرة التي تراكمت خلال سنوات الازدهار في معظم دول الخليج يجب أن تسمح لهم بالخروج من الأزمة. بيد أنّ الوضع لا يبدو مطمئناً في كلّ من دبي والعراق واليمن وسلطنة عمان، ذات احتياطيات الطاقة المحدودة نوعاً ما و/أو عدد السكان المرتفع. وبالتالي فهي غير قادرة على الحفاظ على مستويات الإنفاق العام وتمويل المشاريع العامة. بدوره، تأثّر الإقتصاد السوداني، الذي تحوّل من كونه قائماً أساساً على الزراعة للإعتماد على النفط، بشدة من انخفاض أسعار الطاقة. وقد ردّت الحكومة من خلال تجميد الأجور وزيادة الضرائب وأسعار السلع الأساسية.

٤٠. من ناحية أخرى، فإنّ الدول المستوردة للطاقة[9] التي عانت من ارتفاع أسعار السلع الأساسية على مدى السنوات الأخيرة أصبحت الآن قادرة على انقاذ ما بين ٥ إلى ١٠٪ من إجمالي ناتجها المحلي نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة. ومع ذلل، قام التوازن بفعل الانخفاض في الصادرات الصناعية[10] والسياحة والتحويلات المالية. غير أنّ دول المنطقة العربية المستوردة للطاقة لم تنج من تأثير الركود العالمي الشديد نظراً لاندماجها المحدود في التجارة الدولية والأسواق المالية العالمية.

٤١. لكنّ التركيز على التأثيرات المالية للأزمة فقط يقلل من أهمية التأثير الاقتصادي الحقيقي للأزمة في المنطقة. ففي العام ٢٠٠٩، انخفض النمو في مصر إلى ٣,٦٪[11]، أي بنسبة ٥٠٪ مقارنةً مع ما كان عليه في العام ٢٠٠٨. وإلى جانب تونس والمغرب، تُعتبر مصر وثيقة الصلة بأوروبا في مجالات التجارة والسياحة، ممّا يفسّر جزئياً شدة تأثير الأزمة على اقتصادها الحقيقي.

٤٢. ويبقى الأهم بالنسبة لهذه الاقتصادات الإنخفاض المتوقع في التحويلات المالية الذي يدخل إلى هذه الدول عن طريق العمال المهاجرين في أوروبا. وتمثّل التحويلات مصدراً هاماً من مصادر الدخل، وتلعب دوراً كبيراً في الاقتصادات الوطنية للدول المانحة لليد العاملة. وقد شهدت أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين، مثل دبي، موجةً كبيرةً لجهة تسريح العمال المهاجرين بالإضافة إلى نزوح جماعي بسبب إلغاء أو تعليق مشاريع البناء الكبرى.

7 أنظر منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧. الاقتصاد غير المنظم: تيسير الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، جنيف.
http://www.ilo.org/public/english/employment/policy/events/informal/materials.htm

8 صندوق النقد الدولي: لمحة اقتصادية عالمية: الأزمة والانتعاش (نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، متوفر على الموقع التالي:
.pdf/c2.pdf/01/http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009

9 الأردن، الأراضي الفلسطينية المحتلة، المغرب، تونس ولبنان.

10 ج. براش وم. لوي: «إطلاق العنان: تأثير الأزمة المالية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:، في تقرير جيغا الدولي، الطبعة ١/٢٠٠٩، متوفر:
http://www.giga-hamburg.de/dl/download.php?d=/content/publikationen/pdf/gf_international_0901.pdf

11 صندوق النقد الدولي: لمحة اقتصادية عالمية (نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

الرسم ٨: الاستخدام في الاقتصاد الغير نظامي كنسبة مئوية من الاستخدام غير الزراعية

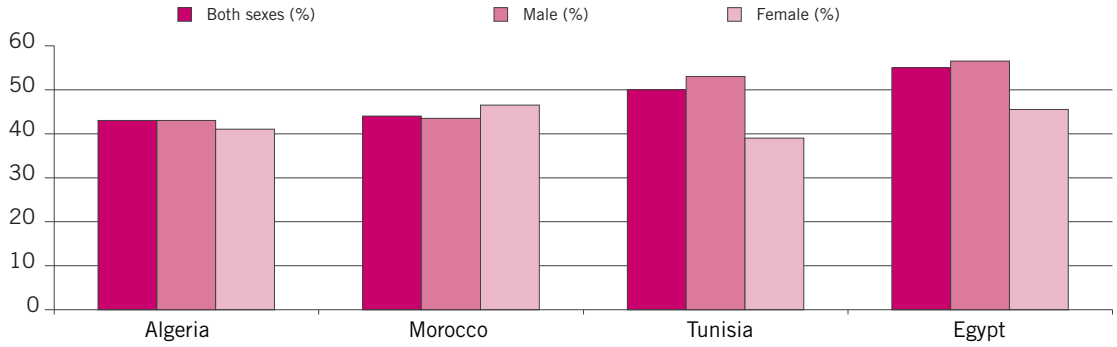

المصدر: منظمة العمل الدولية، النساء والرجال في الاقتصاد غير المنظم: صورة إحصائية (٢٠٠٢).

٤٣. وفي ظلّ بيانات سوق العمل النادرة، وغياب التحديثات المنتظمة وتطورات طبيعة الأزمة، تصعب مهمّة تقويم تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي. فلا بدّ من تكثيف الجهود المبذولة لرصدها وزيادة مسألة الإستجابة لها. ومع ذلك، مقارنةً مع الخصائص الهيكلية لأسواق العمل في المنطقة والتي استُعرضت في الفقرات السابقة، تبرز الحاجة إلى اتباع نهج أكثر استباقاً لحماية الفئات الأكثر ضعفاً، ودعم القدرات الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات والعمال. كما وعلى الإستجابة للأزمة أخذ احتياجات الإقتصاد الحقيقي في الإعتبار، ودمج العمالة والتركيز على الحماية الاجتماعية. ومن الممكن أن يشكّل العمل على التخفيف من آثار هذه الازمة فرصةً لبناء وتعزيز الأسس اللازمة لتحقيق نمو مستدام وشامل من خلال التركيز على العمالة والحماية الاجتماعية الشاملة. من هنا، يوفّر الميثاق العالمي للوظائف للعام ٢٠٠٩ الذي اعتُمد في مؤتمر العمل الدولي خيارات السياسة العامة التي من شانها توجيه الإستراتيجيات الوطنية.

٤. ما بعد الأزمة: قضايا السياسات الرئيسية بشأن العمالة والعمل اللائق في المنطقة

٤٤. تنضج الأجيال في المنطقة يوماً بعد يوم، ولكن من الآن ولغاية العام ٢٠٢٠، فإنّ نمو عدد السكان سيستمرّ في تشكيل الضغط على أسواق العمل. وبالتالي، ستواجه المنطقة تحدياً كبيراً يتجلى بخلق أكثر من ٧٠ مليون فرصة عمل لتوظيف الأفراد الجدد الداخلين إلى سوق العمل، والحد من معدل البطالة، واستخدام «العمّال المحبطين»، وكذلك تحسين نوعية الوظائف والإنتاجية.

٤٥. ويبقى التحدي المتمثل في الاستخدام والعمل اللائق الأكبر من نوعه وإن كان ارتفاع معدلات النمو مستأنفاً ومستداماً، على الرغم من الاضطراب المالي الراهن واحتمالات التباطؤ الاقتصادي. هذا وتشكّل الهجرة بحدّ ذاتها ميزةً هامةً من ميزات أسواق العمل العربية غير قادرة على حلّ المشكلة. فإنّه ينبغي تأمين الوظائف من خلال ديناميكية الاقتصادات الوطنية وعمليات التشجيع على الاندماج الإقليمي. بدورها، تشكّل تنمية المهارات وروح المبادرة وتنمية المشاريع المستدامة والإبتكار العناصر الرئيسية لتحسين دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل. فقاعدة الحقوق المتينة والإدارة السليمة لسوق العمل تشكلان أساس النجاح. أما أنظمة الحماية الإجتماعية الممدة والأكثر شمولاً فهي في متناول كافة دول المنطقة. هذا ويبقى الحوار الإجتماعي أنجح وسيلة لبناء توافق في الآراء واتباع نهج مشترك حول الخيارات السياسية والخيارات المتاحة، وتعزيز الإلتزام لتنفيذها على نحو فعال.

٤٦. أظهر الأداء في الفترة الأخيرة نجاح عدد من دول المنطقة في جني ثمار النمو المرتفع وترجمته في زيادة فرص العمل. وتجدر الإشارة هنا إلى دور التقدّم في مجال التعليم العالي وإلى أهمية مسألة تطوير المهارات. وقد سبق للتقرير السابق أن أنشأ مجالين من المجالات ذات الأولوية العليا التي يتوجّب أن تأخذها السياسات في الاعتبار والتي تتجلى أولاً في الحاجة إلى سياسات استخدام مؤيدة للنشاط شاملة ومنسقة، وثانياً تطوير إستراتيجيات للقضاء على أبعاد تجزئة أسواق العمل.

٤٧. سياسات الاستخدام الشاملة المؤيدة للنشاط. ينبغي تطبيق إستراتيجيات الاستخدام الخاصة بكل دولة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وتحقيق أهداف العمل اللائق وتطويرها ودعمها على مرّ الأيام عن طريق

تدابير فعالة ومستدامة وفاءً للالتزامات التي تعهدت بها دول المنطقة.

٤٨. وفي حين لجأت كافة دول المنطقة بوضع برامج الاستخدام غير المتصلة و/أو برامج التدريب، عمد البعض منها إلى تطوير رؤيا واضحة وإستراتيجية شاملة وناشطة تهدف إلى تحقيق أهداف الاستخدام والعمل اللائق على مستويات الدولة والمنطقة، متخذةً في الاعتبار موضوع الاندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة القدرة التنافسية.

٤٩. تستلزم رؤيا العمل اللائق تحولاً في أطر السياسات والأولويات الحالية. ومن المهم أن يصبح العمل هدفاً محورياً ومعياراً لتقويم الأداء الشامل على صعيد الدولة. وهذا يستتبع إجراء تقويم منهجي لتأثير استثمارات الاستخدام (المحلية والأجنبية والعام والخاصة)، ويتطلب وضع سياسة حوافز تشمل الحوافز الضريبية على الاستخدام العالي وتحسين الإنتاجية. كما وتستوجب تحليلاً أفضل للسياسات في القطاعات المتداولة وغير المتداولة والاستراتيجيات المناسبة لبلوغ ذروة طاقة الاستخدام. هذا ويعتبر اعتماد السياسات لمواجهة الركود خصوصاً في الدول التي سبق أن شهدت صراعات وأزمات أمراً هاماً لزيادة فرص العمل والدخل وشبكات الأمان لا سيما على صعيد السكان ذوي الدخل الأدنى.

٥٠. شدّد إعلان منظمة العمل الدولية للعام ٢٠٠٨ حول العدالة الاجتماعية لعولمة عادلة على ضرورة «جعل الاستخدام هدفاً محورياً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية» وليس ما ينتج عنها. وقد وفّرت العناصر الأساسية العشرة من جدول أعمال الاستخدام العالمية (٢٠٠٣) أسس سياسة وقائمة للعمل المناسب بهدف التكيف مع الحقائق المحلية المتنوعة في المنطقة. وأدّت هذه الرؤية لسياسات العمل اللائق والاستخدام الناشطة إلى خفض المسؤوليات المؤسساتية ومجالات السياسة، جاعلةً من العمل المنسق والمتماسك في مجالات السياسة العامة ومن العمل المستدام ومن آليات التنسيق الفعالة داخل الحكومات وعبر الشراكات الخاصة والعامة العناصر الرئيسية للنجاح.

٥١. **تيسير إنسياب سوق العمل والقضاء على التجزئة.** تلعب سياسات ومؤسسات أسواق العمل دور وساطة أساسي في ضمان فعالية والشمول نتائج استراتيجيات تنمية الاستخدام. ومن الضروري فهم هذا الدور بشكل أفضل وتطوير وإصلاح المؤسسات من أجل تطبيق الوظائف المشتركة وتحقيق المزيد من الكفاءة والإنصاف.

٥٢. بحسب التحاليل الواردة في القسم الثاني، فإنّ أسواق العمل في المنطقة تبقى إلى حدّ كبير الأكثر تجزئة على صعيدي القطاعين العام والخاص. بمعنى يظهر الانقسام بين المعايير الرسمية من جهة وغير الرسمية من جهة أخرى، والجنس والعمر والعمال المحليين والأجانب. ويأتي هذا الانقسام العالي نتيجةً لمجموعة من العوامل تتراوح ما بين الإستراتيجيات الإنمائية والمعايير الاجتماعية والخصائص الاجتماعية الماضية والإهمال. هذا وتعيق العمليات المعزولة التابعة لهذه الأسواق المجزأة تحقيق الأهداف الاقتصادية والإنمائية التي اتّخذتها الدول على عاتقها، بالإضافة إلى توقعات نسبة متنامية من السكان والتي لم تنفّذ بعد. من هنا، يجب أن تتحول مهمة القضاء على تجزئة أسواق العمل هدفاً تضعه سياسات سوق العمل نصب أعينها، وتخصصه على رأس جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي وإصلاح الحكم في المنطقة وذلك من أجل تحقيق رؤيا العمل اللائق.

٥٣. إنّ تجزئة أسواق العمل عبارة عن اختلاف جوهري على مستوى شروط الولوج والاستخدام في أسواق العمل. وهي تعرقل بشكل خاص تحركية العمل وتلبية العرض للطلب في ظلّ ارتفاع الفرص الاقتصادية واستخدام الوافدين الجدد إلى أسواق العمل. من هنا، تؤمّن التقارير المتعلقة بهذه المسألة والتي أعدتها منظمة العمل الدولية للمنتدى لمحةً مفصلةً عن السياسات والممارسات القادرة على القضاء على ظاهرة التجزئة هذه بهدف تعزيز آفاق الشباب وتهيئة الظروف لتطوير المشاريع المستدامة وبالتالي زيادة وتحسين دور القطاع الخاص وقدرته على خلق وظائف أكثر وأفضل. وهناك نطاق واسع في المنطقة لتطوير سياسات وبرامج سوق العمل النشطة التي يتم توفير مواردها اللازمة وتنفيذها. كما ويتضمّن التقرير العناصر الرئيسية لتحسين إدارة سوق العمل من منظور يرتكز على الحقوق في المنطقة. وبالتالي، باتت عملية سدّ الفجوة الواقعة على صعيد النوع الإجتماعي ممكنة من خلال العمل المستدام المتعدد الأبعاد مع التركيز بشكل خاص على عناصر التمييز المتعلقة بكلفة حماية الأمومة والولوج إلى تسهيلات رعاية الأطفال. ويشير التركيز الواضح على نوعية الوظائف وتحسين الإنتاجية إلى تنمية مقاييس شاملة محدّدة تسهّل انتقال الأنشطة الغير نظامية إلى تيار الاقتصاد الرئيسي، والولوج المباشر إلى الموارد المالية والتدريب والحماية وغيرها من الموارد الإنمائية. أخيراً، فإنّ إدارة الهجرة بشكل فعال ومسؤول ومنصف جزءٌ لا يتجزأ من استراتيجيات الاستخدام في المنطقة. لذا، ينبغي أن تشكّل الممارسات الصحيحة في جميع هذه المجالات أكان في المنطقة أو في سائر دول، مصدر إلهام لنشاطات إصلاحية على مستوى أكبر، مع العلم أنّ تطوير برنامج وشبكة المعرفة الإقليمية قادر على دعم هذه النشاطات.

٥٤. ويعزز منظور العمل اللائق سبيل للتكامل مع الاقتصاد العالمي وزيادة القدرة التنافسية. أما إمكانات التكامل الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي في المنطقة فمتخلفة إلى حد كبير، لكنّها تقدّم منظورات جديدة واعدة للنمو والتنمية، على الرغم من الأزمة المالية الحالية. وقد ولّدت هذه الأزمة فرصةً لإعادة النظر في الإستراتيجيات الإقتصادية واستراتيجيات التنمية الراهنة على صعيد الأبعاد العالمية والوطنية. من هنا، يتيح هذا المنتدى الفرصة أمام تطوير منظور إقليمي، وتحديد إجراءات المتابعة المتعلقة بالميثاق العالمي للوظائف.

٥. أسئلة للنقاش

١. ما هي السياسات التي تدعم بفعالية عالية استراتيجيات النمو وخلق فرص العمل اللائق؟ ما هي التدابير التي يقوم عليها «نجاح» القصص في المنطقة؟ ما هي الأهداف الإقليمية والمحلية للدولة؟

٢. ما الوسيلة الفضلى لتقويم ورصد تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي؟ ما هي الإستجابات التي من شأنها التخفيف من التأثيرات وتسريع وتيرة الانتعاش في سوق العمل؟ ما هي عناصر الميثاق العالمي للوظائف ذات الأهمية والصلة الخاصّتَين؟

٣. ما هي التوقعات بالنسبة لزيادة الاندماج الإقليمي وكيف يمكن لهذه العملية أن تؤدي إلى زيادة وتحسين فرص العمل؟

٤. ما هي السياسات التي تعزز الاستثمار (المحلي والأجنبي المباشر) بحيث يكثّف الاستخدام ويزيد من معدل الإنتاجية؟ وما هي الفرص المتاحة للشراكات العامة والخاصة؟

٥. ما هي الأهداف والتدابير اللازمة لتحسين الإنتاجية في المنطقة؟

٦. ما هي الممارسات الصحيحة القادرة على تسهيل عملية التحّول من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؟

٧. ما هي آليات التنسيق والتماسك والحوار الاجتماعي؟

٨. كيف يمكن للتعاون الإقليمي دعم مسألة اعتماد سياسات استباقية ومبادرات البرامج الرئيسية وتبادل الممارسات الصحيحة؟

الملحق الخاص بمؤشرات سوق العمل في المنطقة العربية

١. تهدف هذه النظرة العامة الإحصائية إلى تقديم صورة شاملة عن سوق العمل واتجاهات الاستخدام في المنطقة العربية مستخدمةً أحدث المعطيات المتوفرة ومقدرةً الاتجاهات من خلال تطبيق منهجية منظمة العمل الدولية حول مؤشرات سوق العمل[12]. ويتمّ حالياً الإعداد لنسخة موسعة حول الاتجاهات الاجتماعية واتجاهات أسواق العمل في الدول العربية على أن تقوم منظمة العمل الدولية بنشرها في أوائل العام ٢٠٠٩.

٢. وتشير هذه النظرة العامة الإقليمية إلى أنّ بعض اتجاهات أسواق العمل المشتركة يمكن إنشاؤها بسهولة على الرغم من التنوع القائم في دول المنطقة. ونظراً لصعوبة الحصول على تحاليل شاملة حول أسواق العمل في عدد من الدول بسبب النقص في المعلومات والمعطيات، تشكّل الاتجاهات الإقليمية نقاطاً مرجعيةً مثيرةً للاهتمام تُستخدم على صعيد المنطقة أو لمقارنتها مع سائر مناطق العالم[13].

٣. ويشمل هذا المرفق تحليل سبع مؤشرات رئيسية من منظور مزدوج وهي: السكان والقوى العاملة والاستخدام والبطالة وقطاع الاستخدام ووضع الاستخدام وإنتاجية العمل. وقد أتى التحليل في بعض الحالات عن طريق دراسة أوضاع فئات ثانوية منها النساء والرجال والشباب. وهناك في الواقع ثلاثة مؤشرات من أصل أربعة محددة بشكل خاص للمنطقة العربية اختيرت لقياس التقدم نحو هدف الألفية التنموي المتمثل في «الاستخدام الإنتاجية الكاملة والعمل اللائق للجميع»[14]. أمّا هذه المؤشرات الأربع فهي: نسبة السكان من الاستخدام، وحصص الاستخدام الضعيفة ونمو الإنتاجية وحصص الفقر في العمل[15].

مؤشرات أسواق العمل الرئيسية

١. الاتجاهات الديموغرافية

٤. عموماً، وصل عدد السكان البالغين سن العمل في المنطقة العربية إلى ٢٢٩ مليون نسمة في العام ٢٠٠٨. وبذلك فإنّ المنطقة تمثّل ٤,٦ بالمئة من مجموع السكان العاملين في العالم. وهي تمثّل في ظلّ وصول عدد الشباب فيها إلى ٧٠ مليون نسمة ٥,٨ بالمئة من مجموع شباب العالم، ما يشير إلى هيكلية غنية بالشباب.

٥. شهد مجموع السكان البالغين سن العمل نمواً بمعدل ٣,٤ بالمئة ما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٨ جاء نتيجةً لارتفاع عدد السكان البالغين سن العمل في الشرق الأوسط (٤,٣٨ بالمئة) وشمال إفريقيا (٨,٢٩ بالمئة)[16]. هذا وارتفع عدد الشباب بنحو ٦,٢٣ بالمئة بعد أن وصل إلى ٣,٢٥ بالمئة في الشرق الأوسط وإلى ٠,١٩ بالمئة في شمال إفريقيا. ويعود الاختلاف في النسب بين المنطقتين إلى واقع انخفاض معدلات الخصوبة في شمال إفريقيا فيما جاء هذا الانخفاض متأخراً في منطقة الشرق الأوسط. ولكن، على الرغم من هذا التراجع، إلاّ أنّ عدد السكان البالغين سن العمل وعدد الجيل الشاب شهدا ارتفاعاً ملحوظاً فاق أيّ دولة أخرى في العالم باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء (أنظر الجدول أ.١).

12 كلما قلّ توفر المعطيات، بات من الصعب الحصول على تقديرات تمثل المنطقة بالكامل. وبالتالي، فإنّ التمرين النموذجي المعتمد لتقدير المؤشرات الإقليمية يبقى محدوداً بالنسبة للمؤشرات التي ترتكز على معطيات متوفرة ومنظمة تستفيد منها أغلبية دول المنطقة. وبالنظر إلى هذا المعيار، تُلخّص المؤشرات المقدرة للمنطقة العربية على الشكل التالي: السكان البالغين سن العمل والشباب والقوى العاملة ومعدلات مشاركة القوى العاملة المجزأة نتيجةً للعمر والجنس، والاستخدام ونسب السكان من الاستخدام المجزأة بسبب الجنس والعمر، ومجموع البطالة، ومعدل البطالة المجزأ بسبب الجنس والعمر، ووضع حصص الاستخدام والحصص الضعيفة وحصص الاستخدام المتداولة ومستويات الإنتاجية. وتعود تقديرات هذه المؤشرات إلى الفترة الممتدة ما بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٧. وتمّ حسبان التقديرات الإقليمية باستخدام نموذج اتجاهات الاستخدام العالمية، وهو نموذج اقتصادي معقد قامت منظمة العمل الدولية بتطويره. وهو يستخدم كافة المعطيات المتوفرة في المنطقة بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية بهدف أ) ملء الفراغ الذي يتسبب به النقص في المعلومات، ب) وقياسها مرتكزاً المعطيات الإقليمية المتوفرة المتعلقة بعدد المؤشرات الرئيسية في سوق العمل. لمزيد من المعلومات حول التفاصيل التقنية، الرجاء مراجعة المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. لمزيد من المعلومات حول منهجية العمل، الرجاء زيارة الموقع التالي:
http://www.ilo.org/public/english/employment/strat/wrest.htm

13 إنّ تقديرات العام ٢٠٠٨ لا تزال تمهيدية ويمكن مراجعتها بعد توفّر المزيد من المعطيات لهذا العام.

14 لمزيد من المعلومات حول التفاصيل وتاريخ هذا الهدف الجديد، الرجاء مراجعة: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة الخامسة، جنيف ٢٠٠٧، الفصل الأول.

15 لم يستخدم المؤشر الأخير هنا نظراً لبلوغ حصص الفقر في العمل مستوى الدولار الواحد في اليوم والذي يعتبر متدنياً في المنطقة. أمّا في اتجاهات الاستخدام العالمية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)، فقدّرت حصص الأفراد العاملين والماكثين مع عائلاتهم في الفقر بأقل من دولار واحد للفرد الواحد في العائلة في اليوم من مجموع العاملين والذي يصل إلى أقل من ٣٪ في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

16 تشمل المنطقة العربية ٢٢ دولةً هي الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب والأراضي المحتلة وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس ودولة الإمارات العربية واليمن. وتشمل تقديرات المنطقة العربية، متى أمكن، هذه الدول الـ ٢٢، وقد وضعت لغرض هذا التقرير غير أنّ قائمة دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط (اعتماد لائحة منظمة العمل الدولية للدول في كلّ منطقة، مثلاً اتجاهات الاستخدام العالمية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ للفئات) ليست مطابقة تماماً لدول المنطقة العربية لذا لم يؤخذ مجموع الأعداد التابع للمنطقتين في الحسبان.

الجدول أ.١: مجموع السكان العاملين ومجموع السكان من الشباب والبالغين، حسب المنطقة

	1998	2008	Change between 1998 and 2008 (%)
	Total working-age population ('000)		
World	4,170,917	4,991,468	19.7
Developed Economies & European Union	810,056	883,267	9.0
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	284,814	306,797	7.7
East Asia	983,803	1,148,638	16.8
South-East Asia & the Pacific	344,103	423,799	23.2
South Asia	856,592	1,084,512	26.6
Latin America & the Caribbean	344,993	418,967	21.4
Sub-Saharan Africa	339,585	448,349	32.0
Arab Region	170,156	228,453	34.3
Middle East	98,489	136,346	38.4
North Africa	108,482	140,792	29.8
	Adult population ('000)		
World	3,114,375	3,782,996	21.5
Developed Economies & European Union	680,163	754,386	10.9
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	223,114	242,461	8.7
East Asia	771,705	904,875	17.3
South-East Asia & the Pacific	243,747	314,741	29.1
South Asia	593,200	770,660	29.9
Latin America & the Caribbean	246,432	314,184	27.5
Sub-Saharan Africa	219,028	289,981	32.4
Arab Region	113,317	158,203	39.6
Middle East	64,343	93,568	45.4
North Africa	72,643	98,141	35.1
	Youth population ('000)		
World	1,056,542	1,208,472	14.4
Developed Economies & European Union	129,894	128,881	-0.8
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	61,700	64,335	4.3
East Asia	212,097	243,763	14.9
South-East Asia & the Pacific	100,357	109,059	8.7
South Asia	263,392	313,853	19.2
Latin America & the Caribbean	98,560	104,783	6.3
Sub-Saharan Africa	120,557	158,368	31.4
Arab Region	56,839	70,250	23.6
Middle East	34,147	42,779	25.3
North Africa	35,839	42,651	19.0

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢. اتجاهات قوة العمل ومشاركة القوى العاملة

٦. تُعتبر معدلات[17] المشاركة في القوى العاملة في المنطقة والتي تسجّل ٥٠,٩ بالمئة الأدنى عالمياً نتيجةً للمشاركة المحدودة للنساء في سوق العمل. ففي العام ٢٠٠٨، اقتصرت نسبة المشاركة النسائية على امرأتين ونصف فقط من أصل عشر نساء، أو بمعنى آخر فإنّ كلّ سبع نساء من أصل عشرة كنَّ عاطلات عن العمل. إلاّ أنّ هذه الإحصاءات تختلف على صعيد الرجال إذ من أصل عشرة رجال، ٧,٥ منهم يعملون فيما يُعتبر ٢,٥ منهم باطلين عن العمل (أنظر الرسم أ.٢ وأ.٣ والجدول أ.٢). أمّا في شمال إفريقيا فترتفع معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل طفيف متجاوزةً معدلات الشرق الأوسط، الإقليم الذي يضمّ أدنى مستوى في العالم من حيث مشاركة المرأة في سوق العمل. هذا وتختلف التقديرات حول معدلات مشاركة المرأة من بلد إلى أخر إذ تسجل ١٤ بالمئة في الأراضي المحتلة مقابل ٥٤,٣ بالمئة في الصومال. كما وتختلف الأرقام على صعيد مشاركة الرجال في سوق العمل إذ تصل المعدلات إلى ٦٥,٩ بالمئة في اليمن فيما تسجل أكثر من ٩٠ بالمئة في قطر والإمارات المتحدة العربية (استناداً إلى تقديرات العام ٢٠٠٨[18]).

٧. إلاّ أنّ معدل مشاركة المرأة في سوق العمل شهدت ارتفاعاً مطرداً خلال السنوات العشر الماضية (أنظر الجدول رقم ٢). وقد انطبق هذا الواقع على ٢٠ دولة من أصل الدول العربية ال ٢٢. فسُجِّلَت أعلى المعدلات لمشاركة المرأة في سوق العمل في الجزائر وقطر والإمارات العربية المتحدة.

٨. غالباً ما يكون معدّل مشاركة اليافعين أقلّ من معدل مشاركة المتقدمين في السن، نظراً لمتابعة الفئة الأولى عملية تحصيل العلوم (مما يجعل منهم أفراداً غير ناشطين). فإن أخذنا على سبيل المثال الدول ذات الإقتصادات النامية ومنطقة الإتحاد الأوروبي كمرجع نرتكز عليه، ندرك عندها التحدي الذي تواجهه المنطقة العربية. ففي حين أنّ معدل مشاركة الشبّان (٤٦,٩ بالمئة في ٢٠٠٨) يناهز إلى حدّ كبير معدلات الدول ذات الإقتصادات النامية ومنطقة الإتحاد الأوروبي على صعيد الفئة نفسها (٥٢,٧ بالمئة)، يسجّل معدّل مشاركة الشابات انخفاضاً كبيراً. وقد وصل هذا المعدّل في العام ٢٠٠٨ إلى ٢١,٦- بالمئة في المنطقة العربية مقارنةً مع ٤٨,٢ بالمئة في الدول ذات الإقتصادات النامية ومنطقة الإتحاد الأوروبي. وتشير هذه الأرقام إلى أنّ امرأتين من أصل عشر نساء تعتبران ناشطتَين فيما تعدّ النساء الثمانية الأخرى غير ناشطات. أمّا في قطر والأراضي المحتلة والمملكة العربية السعودية والعراق فينخفض معدل مشاركة النساء في سوق العمل إلى ما دون العشرة بالمئة.

٩. هذا وتراجعت مع مرور الوقت معدلات مشاركة الشبان في سوق العمل، في حين شهدت معدلات مشاركة الشابات ارتفاعاً ملحوظاً. ويعود سبب انخفاض معدل مشاركة الشبان إلى انخراطهم في السلك التعليمي لا سيما الصفوف الثانوية منه. من جهته، ارتفعت نسبة التعليم عند الشابات (أنظر جدول أ.٣) إلاّ أنّ عدد الشابات العاملات يزداد يوماً بعد يوم ممّا يؤدي إلى ارتفاع معدلات مشاركتهنّ في سوق العمل.

17 تجمع القوى العاملة ما بين الأفراد العاملين والباطلين عن العمل الذين يشكلون الفئتَين «الناشطين» في أسواق العمل. يتمّ حسبان معدل مشاركة القوى العاملة من خلال أخذ الأفراد الناشطين وقسم عددهم على عدد الأفراد البالغين سن العمل. ويشير معدل مشاركة القوى العاملة هذا إلى عدد الأفراد الناشطين على صعيد السكان البالغين سن العمل. أمّا معدل الأفراد غير الناشطين فيتمثّل بعدد السكان الذين لا يشاركون في أسواق العمل والذين يشكلون جزءاً من السكان البالغين سن العمل. فإنّ هذا العدد يعطي مؤشراً أولياً حول الإمكانيات البشرية التي لا يستخدمها الاقتصاد. ولكن، لا بدّ من أن نحرص في موضوع أنّ التلامذة والأفراد غير الراغبين في العمل يُعتبرون غير ناشطين. وهناك أيضاً المعدّل «الصحيح» للمشاركة في القوى العاملة إلى جانب معدلات تُعتبر عالية جداً (وغالباً ما تنطبق هذه الحالة على الدول الفقيرة حيث يتوجّب على الجميع العمل للاستمرار وبالتالي يتّخذون أي عمل متوفر) وأخرى منخفضة جداً. هذا ويتمّ اتخاذ الإقتصادات الصناعية كمرجع.

18 منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة الخامسة، جنيف ٢٠٠٧. عندما لا تقدم الدولة معلومات كافية ودقيقة حول معدلات المشاركة في القوى العاملة، ترتكز عندها تقديرات منظمة العمل على النموذج الاقتصادي. أنظر حاشية الجداول لمزيد من التفاصيل، بالإضافة إلى الاقتصاد وستيف كابسوس، الاتجاهات العالمية والإقليمية للمشاركة في القوى العاملة: منهجيات العمل والنتائج الرئيسية، تقرير منظمة العمل الدولية حول أسواق العمل، مكتب العمل الدولي، جنيف، ٢٠٠٧.

الجدول أ.٢: معدلات القوى العاملة ومشاركة القوة في العمل

	Labour force ('000)		Labour force participation rate (%)		Inactivity rate (%)	
Total	**1998**	**2008**	**1998**	**2008**	**1998**	**2008**
World	2,707,394	3,198,794	64.9	64.1	35.1	35.9
Developed Economies & European Union	475,634	509,945	58.7	57.7	41.3	42.3
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	168,468	178,517	59.2	58.2	40.8	41.8
East Asia	754,025	840,357	76.6	73.2	23.4	26.8
South-East Asia & the Pacific	238,277	293,721	69.2	69.3	30.8	30.7
South Asia	513,252	644,198	59.9	59.4	40.1	40.6
Latin America & the Caribbean	215,594	273,400	62.5	65.3	37.5	34.7
Sub-Saharan Africa	239,121	317,258	70.4	70.8	29.6	29.2
Arab region	85,315	116,357	50.1	50.9	49.9	49.1
Middle East	49,040	70,153	49.8	51.5	50.2	48.5
North Africa	53,983	71,246	49.8	50.6	50.2	49.4
	Male					
World	1,628,158	1,901,987	78.6	76.7	21.4	23.3
Developed Economies & European Union	267,401	280,212	69.2	66.3	30.8	33.7
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	91,926	97,136	69.5	68.3	30.5	31.7
East Asia	412,937	455,312	82.4	77.9	17.6	22.1
South-East Asia & the Pacific	137,964	171,294	81.6	82.2	18.4	17.8
South Asia	367,439	455,154	83.2	81.9	16.8	18.1
Latin America & the Caribbean	135,086	160,533	80.2	78.8	19.8	21.2
Sub-Saharan Africa	135,867	177,296	81.6	80.3	18.4	19.7
Arab region	66,027	86,851	76.0	74.5	24.0	25.5
Middle East	38,974	53,676	75.6	75.1	24.4	24.9
North Africa	40,564	51,374	75.1	73.4	24.9	26.6
	Female					
World	1,079,236	1,296,807	51.4	51.6	48.6	48.4
Developed Economies & European Union	208,233	229,733	49.2	49.8	50.8	50.2
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	76,542	81,381	50.2	49.5	49.8	50.5
East Asia	341,089	385,044	70.7	68.2	29.3	31.8
South-East Asia & the Pacific	100,313	122,427	57.3	56.8	42.7	43.2
South Asia	145,813	189,044	35.1	35.8	64.9	64.2
Latin America & the Caribbean	80,508	112,867	45.6	52.4	54.4	47.6
Sub-Saharan Africa	103,254	139,962	59.6	61.5	40.4	38.5
Arab region	19,288	29,506	23.1	26.4	76.9	73.6
Middle East	10,066	16,477	21.5	25.4	78.5	74.6
North Africa	13,420	19,872	24.6	28.1	75.4	71.9

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

الرسم أ.١: القوى العاملة واللانشاط كجزء من مجموع السكان البالغين سن العمل، المنطقة العربية، ٢٠٠٨

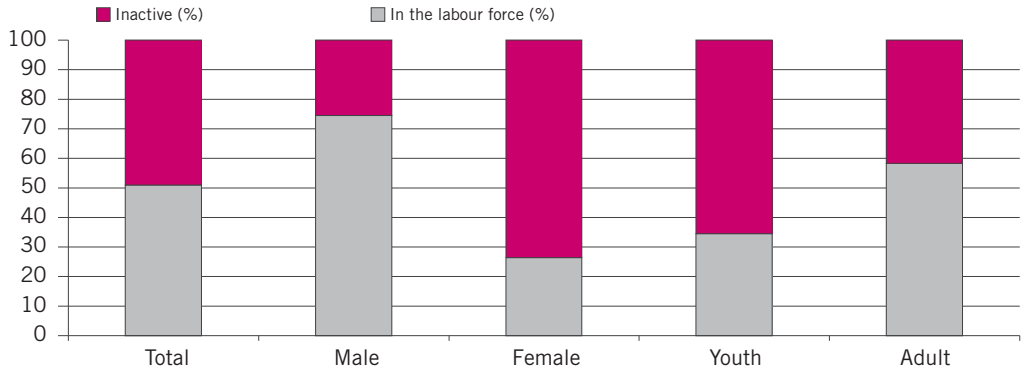

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر حاشية رقم ١٥ لقراءة التعريف عن المنطقة العربية.

الرسم أ.٢: معدلات مشاركة القوى العاملة، ٢٠٠٨

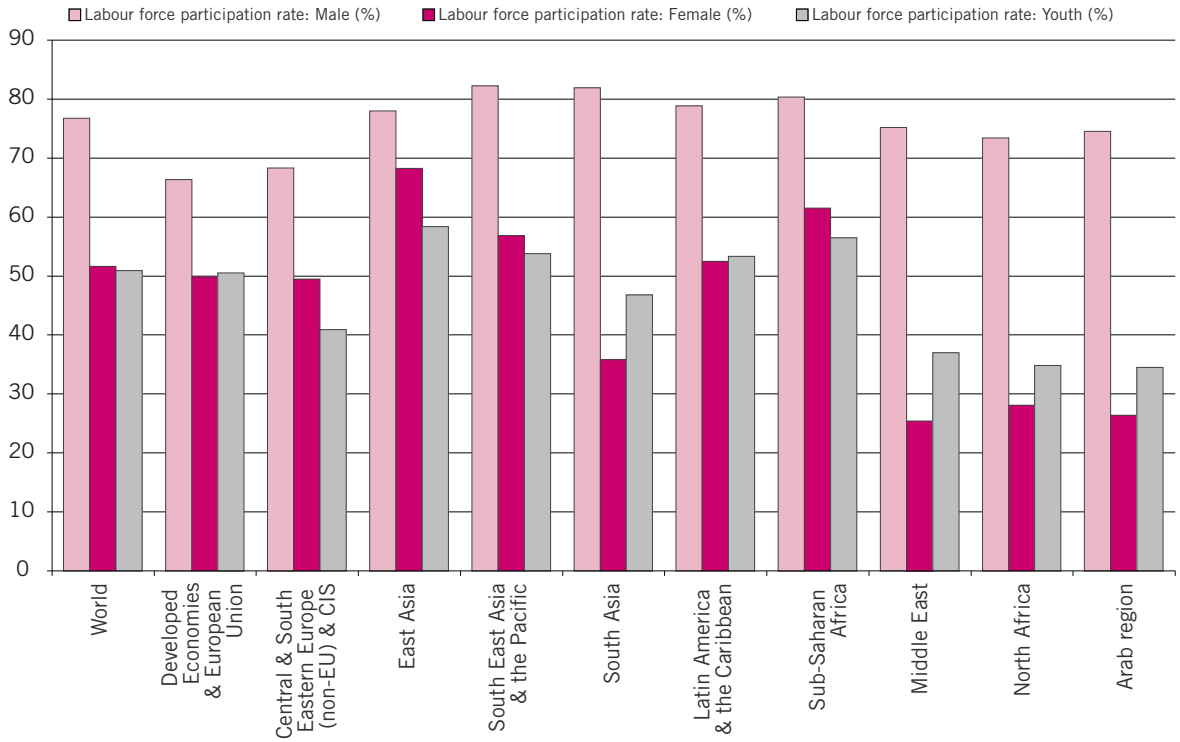

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر حاشية رقم ١٥ لقراءة التعريف عن المنطقة العربية.

الجدول أ.٣: إجمالي نسب التسجيل، مناطق العالم

Gross enrolment ratios	Secondary total		Secondary male		Secondary female		Tertiary total		Tertiary male		Tertiary female	
Year	1999	2006	1999	2006	1999	2006	1999	2006	1999	2006	1999	2006
Arab States	60.1	67.8	63.5	70.4	56.5	65.1	19.1	22.0	21.8	22.0	16.2	22.0
Central and Eastern Europe	87.4	87.7	88.1	89.4	86.7	86.0	37.8	59.6	34.6	53.0	41.0	66.4
Central Asia	83.4	91.4	84.3	93.3	82.4	89.6	18.4	24.7	19.1	23.5	17.8	25.8
East Asia and the Pacific	64.8	75.2	..	75.0	..	75.5	13.8	24.6	15.7	25.3	11.7	23.9
Latin America and the Caribbean	80.3	89.4	77.7	86.3	83.1	92.6	21.5	31.3	20.3	29.1	22.7	33.6
North America and Western Europe	100.4	100.7	100.8	100.9	100.0	100.6	61.2	69.7	54.9	60.1	67.8	79.9
South and West Asia	44.5	..	50.5	..	38.0	..	..	10.9	..	12.3	..	9.4
Sub-Saharan Africa	23.8	31.8	26.1	35.4	21.4	28.2	3.7	5.2	4.4	6.2	2.9	4.2

المصدر: إنّ مناطق منظمة اليونسكو لا تتطابق مع المناطق المشار إليها في هذا التقرير. للحصول على لائحة الدول المدرجة في كل منطقة، انظر ايضاً:

http://stats.uis.unesco.org/unesco/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=182
http://stats.uis.unesco.org/unesco/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=167

الرسم أ.٣: معدلات التسجيل

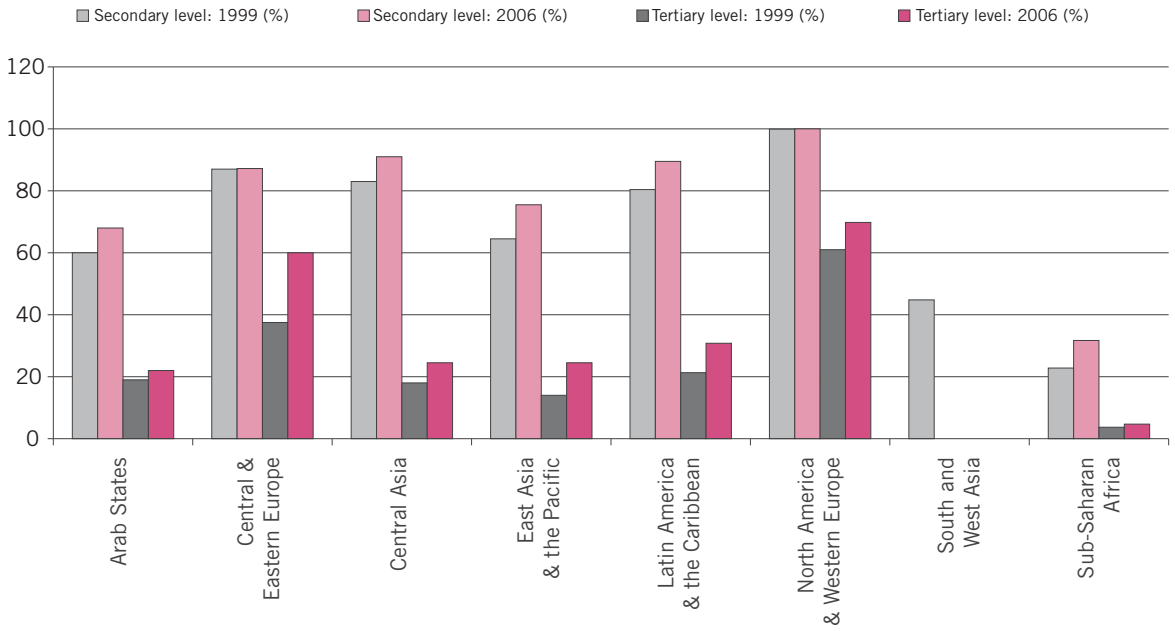

المصدر: أنظر الجدول أ.٣.

٣. اتجاهات الاستخدام

١٠. إنّ التدقيق في عناصر القوى العاملة بما فيها العاملين الناشطين والعاطلين عن العمل يعكس الاتجاهات التالية التي سُجّلت على مدى العقد الماضي[19].

١١. فيما ارتفع عدد السكان البالغين سن العمل ٣٤,٣ بالمئة في الفترة الممتدة ما بين العام ١٩٩٨ و٢٠٠٨، سجّلت الاستخدام من جهتها ارتفاعاً بنسبة ٣٨,٨ بالمئة خلال الفترة عينها، مما يفسّر تحوّل نسب السكان من الاستخدام من ٤٤,٥ بالمئة في العام ١٩٩٨ إلى ٤٦,٠ بالمئة في العام ٢٠٠٨. هذا وتفوقت نسبة استفادة النساء من العمالة على نسبة الرجال بحيث سجّل عدد وظائف النساء ٥٦,٠ بالمئة فيما سجّل الرجال استفادةً بنسبة ٣٤,١ بالمئة فقط، مما أدّى إلى ردم الهوّة ما بين معدلات استخدام النساء والرجال. لكن تُعتبر هذه الفجوة الأحمق مقارنةً مع الوضع في سائر مناطق العالم. فإنّ معدل النساء من نسبة السكان إلى الاستخدام تصل إلى ٢٢,٧ بالمئة فحسب فيما يصل معدل الرجال من نسبة السكان إلى استخدام إلى حوالي ٦٨,٣ بالمئة. (أنظر جدول أ.٤).

١٢. لا بدّ من الإشارة هنا إلى الإختلافات الحاصلة على صعيد الدول. فإنّ نسب النساء من نسب السكان إلى الاستخدام تُقدّر في كلّ من الصومال وجزر القمر وموريتانيا بحوالي ٥٠ بالمئة. أمّا أدنى المعدلات فتطال الأراضي الفلسطينية والعراق والأردن والجمهورية العربية السورية ومصر والمملكة العربية السعودية حيث تسجّل أقلّ من ٢٠ بالمئة[20]. وكما هو متوقّع، فإنّ معدلات الرجال تفوق معدلات النساء إذ تتراوح ما بين ٤٨,٤ بالمئة في الأراضي الفلسطينية و٩١,٣ بالمئة في الإمارات المتحدة العربية.

١٣. من جهته، استفاد الجيل الشاب من نمو فرص العمل. وقد سجّل نمو الاستخدام في الشرق الأوسط أعلى المستويات (نسبةً لسائر المناطق) فيما شهد شمال إفريقيا ارتفاعاً ملحوظاً من حيث معدل استخدام الشباب (أنظر الرسم أ.٤). كما وارتفع معدل استخدام الشابات في الشرق الأوسط بنسبة ٤٨,٤ بالمئة. ومرة جديدة، استفادت الشابات في المناطق الثانوية من فرص العمل متفوقةً على الشبان. ولكن، فيما نما الجيل الشاب بنسبة ٢٣,٦ بالمئة (منها ١٩,٠ بالمئة في شمال إفريقيا و٢٥,٣ بالمئة في الشرق الأوسط)، شهد معدل الاستخدام على مستوى الجيل الشاب نمواً بحوالي ١٧,١ بالمئة فقط. أمّا الاختلافات في مجال فرص العمل للجيل الصاعد فكانت شديدة في وقت سجّل نمو فرص العمل للشباب في شمال إفريقيا ١٣,٨ بالمئة فقط مقابل ٢٨,٦ بالمئة في الشرق الأوسط. وبالتالي، تخطّى ارتفاع عدد الجيل الصاعد في شمال إفريقيا معدل فرص العمل، فيما تفوّقت هذه الفرص على معدل الشباب في الشرق الأوسط. وكما هي الحال بالنسبة إلى مجمل نسب السكان إلى الاستخدام، فإنّ معدلات الشباب أظهرت انخفاضاً على مستوى الفجوة القائمة على أساس الجنس فيما بقيت نسبة النساء إلى الاستخدام الأدنى في العالم. فإنّ ١,٥ شابات من أصل عشرة يعملن في المنطقة العربية مقابل ٤ شبان من أصل عشرة.

٤. اتجاهات البطالة

١٤. ما كان تأثير ارتفاع القوة العاملة ونمو الاستخدام على البطالة؟ يستمرّ معدل البطالة الإجمالي[21] بتسجيل أعلى المستويات في المنطقة (٩,٧ بالمئة في العام ٢٠٠٨)، فيما وصل معدل البطالة في شمال إفريقيا إلى ١٠,٠ بالمئة وفي الشرق الأوسط إلى ٩,٠ بالمئة. هذا وشهد هذا المعدل انخفاضا محدوداً على مدى السنوات العشر الماضية. (أنظر الجدول أ.٦ والرسم أ.٦).

19 إن أفضل وسيلة لتحليل اتجاهات الاستخدام هي عبر العدد الكامل للعاملين إلى جانب نسبة العاملين إلى السكان. وكما توضح مطبوعة منظمة العمل الدولية مؤشرات سوق العمل فان نسبة العاملين إلى السكان تشير إلى مدى فعالية الاقتصاد في توفير فرص عمل للباحثين عن عمل. إن نسبة العاملين إلى تعداد السكان توضح بشكل جلي عدد الأشخاص في الاستخدام كنسبة من التعداد الكلي للسكان في مقابل الفئات العمرية (إما ١٥ سنة وما فوق أو شباب). ولا توجد «نسبة دقيقة للاستخدام مقابل تعداد السكان»، إلا أن هناك اتجاهات تفضيلية محددة والتي لها مفعول ايجابي للتقليل من العجز في العمل اللائق على المدى القريب والطويل. على سبيل المثال: ١) فان المعدلات يجب أن تكون اقل للشباب منها للتعداد الكلي للسكان لان هناك مزيد من الشباب منخرطين في التعليم مقارنة مع الراشدين. كذلك فان انخفاض معدلات الاستخدام إلى التعداد الكلي للسكان بين الشباب يمكن النظر إليه على انه مؤشر ايجابي إذا كان ذلك نتيجة زيادة لنسبتهم في التعليم. ٢) هناك حاجة للجهود الرامية إلى زيادة نسبة الاستخدام إلى التعداد الكلي للسكان عندما تكون البطالة مرتفعة في بلد ما (مما يشير إلى أن هناك باحثين عن عمل لا يستطيعون الحصول عليه). ٣) هناك أيضا حاجة إلى زيادة هذه النسب عندما تكون منخفضة كنتيجة للخيبة (مما يشير إلى أن الباحثين عن عمل قد فقدوا الأمل في ذلك). ٤) ستظل المؤشرات بالنسبة للمراة منخفضة مقارنة بالرجال طالما كان ذلك نتيجة لاحتمالات بقاء المراة في المنزل وعدم مشاركتها في أسواق العمل. إلا أن إذا كان الاختلاف بين المراة والرجل نتيجة مساهمة منخفضة في الأقوى العاملة من قبل النساء دون إرادتهن، فان من شان هذه النسب أن تتحسن مع الوقت. ٥) وعلى الجانب الآخر، فان نسب الاستخدام للسكان يجب أن لا تكون مرتفعة. فعلى سبيل المثال، النسب الأعلى من ٨٠٪ غالبا ما تكون في الدول الفقيرة جداً وعادة ما تشير إلى توفر فرص عمل متدنية. ٦) بالإضافة إلى أن الارتفاع في نسب الاستخدام إلى التعداد السكاني يجب أن تكون معتدلة حيث أن الارتفاع الكبير في هذه النسب قد يكون نتيجة إلى الانخفاض في الإنتاجية.

20 منظمة العمل الدولية، مؤشرات سوق العمل الأساسية، الطبعة الخامسة، جنيف، ٢٠٠٩.

21 يُحتسب معدل البطالة كحصة من عدم مشاركة السكان في القوى العاملة منذ أكثر من ساعة والذين يبحثون في هذه الفترة عن عملٍ (باطلين عن العمل). هذا هو تعريف منظمة العمل الدولية المعترف به دولياً. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة الخامسة، جنيف، ٢٠٠٧.

١٥. كما وتظهر المعطيات صعوبة إيجاد النساء فرص العمل على الرغم من أن معدّل النساء العاطلات عن العمل في الأسواق تتدنّى عن معدّل الرجال الباطلين عن العمل. فمن اصل ١٢ دولة قامت بتقديم معطيات حديثة حول معدلات البطالة لديها، تبيّن أنّ معدلات بطالة النساء فاقت معدلات بطالة الرجال في عشر دول منها. ففيما يتعلّق بمصر والجمهورية العربية السورية، يصل الاختلاف بين معدلي البطالة عند النساء والرجال إلى أكثر من ١٥ بالمئة. وبالتالي، تؤدّي هذه النسبة إلى إثباط العزيمة عند النساء ومنها إلى ابتعادهنّ عن سوق العمل وزيادة معدل النساء غير الناشطات على صعيد القوى العاملة. كما ويؤثّر هذا الأمر على خسارة في مجال الاستثمارات المخصصة لتعليم النساء. من هنا، فإنّ معدّل البطالة عند النساء وصل في العام ٢٠٠٧ إلى ١٣,٨ بالمئة فيما سجّل عند الرجال في كامل أنحاء المنطقة العربية حوالي ٨,٢ بالمئة.

١٦. يُعتبر معدّل البطالة ٢٢,١ بالمئة الذي تسجّله المنطقة العربية مرتفعاً جداً إذ يصل إلى ٢٤,٤ بالمئة في شمال إفريقيا، وإلى ١٨,٨ بالمئة في الشرق الأوسط (أنظر الجدول أ.٧). وبالتالي، فإنّ هذا المعدّل هو الأعلى عالمياً في شمال إفريقيا. ومرة جديدة، تجد النساء صعوبة في إيجاد فرص العمل أكثر من الرجال. فمن أصل عشر نساء ناشطات في سوق العمل، ٣ منهنّ لا ينجحن في إيجاد عمل. أمّا بالنسبة إلى الرجال، فإنّ اثنين من أصل ١٠ رجال لا يجدان عملاً، مما يشكّل خسارةً كبيرةً للإمكانات سيما وأنّ البطالة تطال اليوم أكثر الأجيال تحصيلاً للعلم.

١٧. تحتاج مشكلة البطالة عند الشباب (أنظر الجدول أ.٧) إلى تحليل دقيق سيما وأنّ التحديات تختلف على صعيد المستويات التعليمية. ففي أغلبية الدول، فإنّ العاملين غير المثقفين أو ذوي المستوى التعليمي المحدود لا يواجهون خطر البطالة. وبالتالي، فإنّ أخطار البطالة غالباً ما تطال ذوي المهارات والحاصلين على التعليم الثانوي، مما يعكس سوء تقويم تدريبهم على صعيد اقتصاد البلاد. غير أنّ معدلات البطالة عند المتخرجين من الجامعات تظهر اتجاهاً مرتفعاً في بعض الدول. فمصر مثلاً تواجه اليوم آفة البطالة التي تطال كافة المستويات التعليمية. هذا ويعود الاتجاه السائد إلى أسباب عديدة. من جهة أخرى، يشكّل تلامذة الجامعات الفئة الأولى والسريعة القادرة على دخول أسواق العمل، والتي تعتمد إلى حدّ كبير على الوظائف الحكومية المتقلصة يوماً بعد يوم. وكما كانت الحال عليه في الماضي، فإنّ الشباب أصحاب الشهادات العليا يبحثون اليوم عن عمل في القطاع العام. وهم يتوقعون أن توفّر لهم الحكومة فرص العمل المناسبة. ونظراً لانتماء أولئك الشباب إلى عائلات ثرية، فهم مستعدون للانتظار فترة أطول ريثما يحصلون على العمل، عوضاً عن التوجّه إلى فرص عمل القطاع الخاص. أمّا القطاع الخاص، فعوضاً عن ملء الفراغات، يستمرّ في تطبيق سياسة التمييز بين الشباب، ولا سيما الشابات، لأسباب تُعزى إلى زيادة كلفة فرصة الأمومة ورعاية الأطفال التي لا تستطيع الشركات تحمّلها، وطاقة النساء المحدودة من حيث التنقل جغرافياً. هذا ويشتكي هذا القطاع من عدم امتلاك المتخرجين للمهارات التي يحتاج إليها.

٥. اتجاهات الاستخدام القطاعية: الانتقال من القطاع الزراعي إلى قطاع الخدمات

١٨. وفقاً للمعطيات المتوفرة حول التوزيع القطاعي للاستخدام (أنظر الجدول أ.٨ والرسم أ.٥)، فإنّ قطاع الخدمات يُعتبر إلى حدّ الكبير المصدر الأكثر توفيراً لفرص العمل في المنطقة. كما وأنّه القطاع الذي شهد أكبر ارتفاع للحصص ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٨. ففي العام ٢٠٠٨، أمّن هذا القطاع حوالي ٤٩,٥ بالمئة من الوظائف في المنطقة. من جهته، شهد القطاع الصناعي بين العام ١٩٩٨ والعام ٢٠٠٨ نمواً ضئيلاً من ١٩,١ بالمئة إلى ٢٢,٨ بالمئة من معدل مجمل فرص العمل في المنطقة. فإنّ هذا القطاع يلعب دوراً أساسياً في توفير فرص العمل للرجال أكثر منها للنساء. وبالتالي، فإنّ ٢٣ رجلاً من أصل ١٠٠ يعملون في القطاع الصناعي، مقابل ٩ نساء من أصل ١٠٠ في العام ٢٠٠٨. أخيراً، سجّل القطاع الزراعي انخفاضاً في معدّل الاستخدام مع مرور الوقت. ففي العام ٢٠٠٨، أمّن هذا القطاع ٢٧,٨ بالمئة من فرص العمل للمنطقة بعدما كان قد وقدّم ٣٣ بالمئة في العام ١٩٩٨. إلاّ أنّه مهمّ بالنسبة إلى استخدام النساء إذ أنّ ٣٩,٣ بالمئة من فرص عمل النساء في المنطقة تأتي عن طريق القطاع الزراعي. أمّا بالنسبة إلى الرجال، فإنّ أهميّة هذا القطاع تشهد تراجعاً إذ انخفض معدل توفيره فرص العمل من ٣٣ بالمئة في العام ١٩٩٨ إلى ٢٧,٨ في العام ٢٠٠٨.

١٩. لكن، لا يفترض أنّ يطغو المعدل الإقليمي على شتّى الحقائق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فإنّ الزراعة لا زالت تشكل في شمال إفريقيا قطاعاً هاماً على صعيد الاستخدام إذ إنّ ٣٣ شخصاً من اصل ١٠٠ يعملون في هذا القطاع، مقابل ١٨ من أصل ١٠٠ في الشرق الأوسط. بدورها، تلعب الخدمات دوراً محدوداً في توفير فرص العمل في شمال إفريقيا إذ إنّ ٤٤ فرداً من أصل ١٠٠ يعملون في قطاع الخدمات في شمال إفريقيا مقابل ٥٤ فرداً من أصل ١٠٠ في الشرق الأوسط. أمّا الصناعة فسجّلت في العام ٢٠٠٧ معدلات شبيهة بحيث أمّنت ٢٢,٦ بالمئة من فرص العمل في شمال إفريقيا مقابل ٢٨,١ بالمئة في الشرق الأوسط.

الجدول أ.٤: نسب الاستخدام ونسب السكان إلى الاستخدام

	Employment ('000)		Employment-to-population ratio (%)		Change between
Total	**1998**	**2008**	**1998**	**2008**	**1998 and 2008**
World	2,537,229	3,010,467	60.8	60.3	18.7
Developed Economies & European Union	441,855	479,080	54.5	54.2	8.4
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	147,962	162,539	52.0	53.0	9.9
East Asia	718,659	804,203	73.0	70.0	11.9
South-East Asia & the Pacific	226,792	277,579	65.9	65.5	22.4
South Asia	492,385	612,408	57.5	56.5	24.4
Latin America & the Caribbean	197,439	253,613	57.2	60.5	28.5
Sub-Saharan Africa	220,622	293,067	65.0	65.4	32.8
Arab Region	75,745	105,119	44.5	46.0	38.8
Middle East	44,440	63,841	45.1	46.8	43.7
North Africa	47,076	64,136	43.4	45.6	36.2
	Female				
World	1,007,250	1,216,502	48.0	48.4	20.8
Developed Economies & European Union	192,064	215,668	45.4	46.8	12.3
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	67,033	74,212	44.0	45.1	10.7
East Asia	327,825	371,296	67.9	65.8	13.3
South-East Asia & the Pacific	95,083	114,963	54.3	53.4	20.9
South Asia	139,327	178,230	33.6	33.7	27.9
Latin America & the Caribbean	71,634	102,250	40.6	47.5	42.7
Sub-Saharan Africa	94,560	128,564	54.6	56.5	36.0
Arab Region	16,298	25,427	19.6	22.7	56.0
Middle East	8,724	14,457	18.6	22.3	65.7
North Africa	11,000	16,862	20.2	23.8	53.3
	Male				
World	1,529,979	1,793,965	73.9	72.4	17.3
Developed Economies & European Union	249,791	263,412	64.6	62.4	5.5
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	80,929	88,327	61.2	62.1	9.1
East Asia	390,834	432,908	78.0	74.1	10.8
South-East Asia & the Pacific	131,709	162,616	77.9	78.1	23.5
South Asia	353,058	434,178	79.9	78.1	23.0
Latin America & the Caribbean	125,806	151,363	74.7	74.3	20.3
Sub-Saharan Africa	126,061	164,504	75.7	74.5	30.5
Arab Region	59,447	79,692	68.5	68.3	34.1
Middle East	35,715	49,384	69.3	69.1	38.3
North Africa	36,076	47,274	66.8	67.5	31.0

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

الرسم أ.٤: نسبة التغيير بين ١٩٩٨ و٢٠٠٨ على صعيد استخدام الشباب

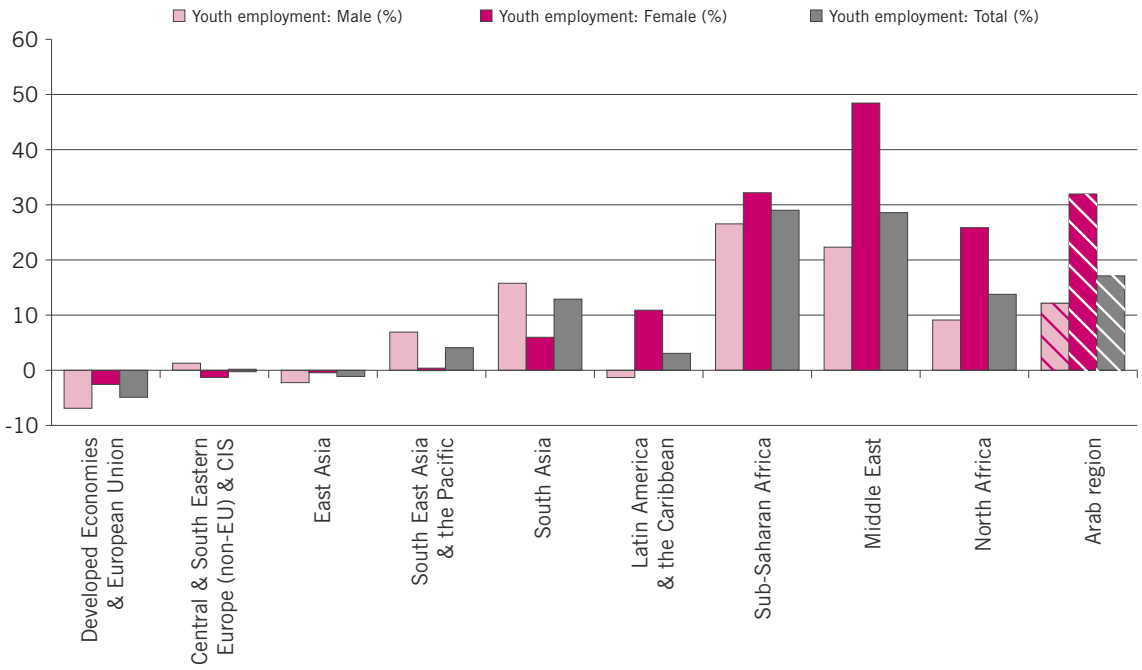

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر حاشية رقم ١٥ لقراءة التعريف عن المنطقة العربية.

الرسم أ.٥:

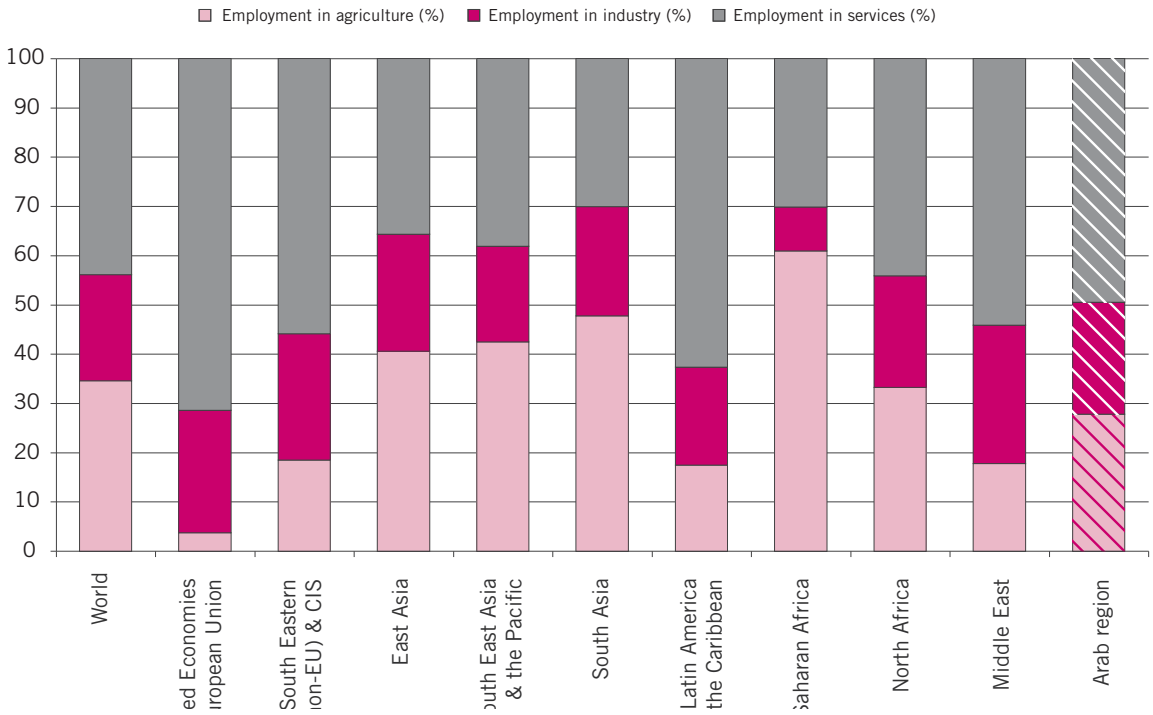

المصدر:

الجدول أ.٥: استخدام الشباب ونسب استخدام الشباب إلى السكان

	Youth Employment-to-Population Ratio		Youth Employment ('000)	
Total Youth	**1998**	**2008**	**1998**	**2008**
World	47.6	44.6	519,059	557,941
Developed Economies & European Union	45.8	43.9	59,467	56,555
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	34.7	33.3	21,387	21,427
East Asia	61.6	53.0	130,701	129,235
South-East Asia & the Pacific	47.2	45.2	47,352	49,293
South Asia	44.4	42.0	116,828	131,897
Latin America & the Caribbean	46.6	45.2	45,931	47,343
Sub-Saharan Africa	51.0	50.1	61,451	79,281
Arab Region	28.3	26.8	16,095	18,850
Middle East	29.2	30.0	9,987	12,842
North Africa	27.5	26.3	9,861	11,218
	Male youth			
World	54.9	51.4	293,515	315,142
Developed Economies & European Union	48.4	45.3	32,108	29,896
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	39.4	38.2	12,319	12,477
East Asia	58.3	48.7	63,709	62,282
South-East Asia & the Pacific	53.2	52.0	26,914	28,777
South Asia	60.5	58.6	82,520	95,536
Latin America & the Caribbean	59.4	55.0	29,405	29,017
Sub-Saharan Africa	57.3	55.0	34,487	43,640
Arab Region	41.6	37.7	12,054	13,518
Middle East	43.4	42.5	7,595	9,291
North Africa	39.2	35.9	7,117	7,765
	Female youth			
World	40.0	37.5	205,697	218,740
Developed Economies & European Union	43.0	42.4	27,359	26,659
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	29.8	28.3	9,068	8,950
East Asia	65.2	57.8	66,991	66,953
South-East Asia & the Pacific	41.1	38.2	20,438	20,516
South Asia	27.0	24.1	34,309	36,361
Latin America & the Caribbean	33.7	35.2	16,526	18,326
Sub-Saharan Africa	44.7	45.1	26,964	35,641
Arab Region	14.5	15.5	4,041	5,332
Middle East	14.4	17.0	2,392	3,551
North Africa	15.5	16.4	2,744	3,453

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر الملحق ١ لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب، ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

الجدول أ.٦: البطالة ومعدلاتها

	Unemployment ('000)		Unemployment rate (%)	
Total	**1998**	**2008**	**1998**	**2008**
World	170,165	188,326	6.3	5.9
Developed Economies & European Union	33,779	30,865	7.1	6.1
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	20,506	15,978	12.2	9.0
East Asia	35,366	36,154	4.7	4.3
South-East Asia & the Pacific	11,485	16,142	4.8	5.5
South Asia	20,867	31,789	4.1	4.9
Latin America & the Caribbean	18,155	19,787	8.4	7.2
Sub-Saharan Africa	18,499	24,191	7.7	7.6
Arab Region	9,570	11,238	11.2	9.7
Middle East	4,600	6,312	9.4	9.0
North Africa	6,908	7,111	12.8	10.0
	Male			
World	98,178	108,022	6.0	5.7
Developed Economies & European Union	17,609	16,800	6.6	6.0
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	10,998	8,809	12.0	9.1
East Asia	22,102	22,405	5.4	4.9
South-East Asia & the Pacific	6,255	8,678	4.5	5.1
South Asia	14,382	20,976	3.9	4.6
Latin America & the Caribbean	9,281	9,170	6.9	5.7
Sub-Saharan Africa	9,806	12,792	7.2	7.2
Arab Region	6,580	7,160	10.0	8.2
Middle East	3,259	4,292	8.4	8.0
North Africa	4,488	4,100	11.1	8.0
	Female			
World	71,986	80,304	6.7	6.2
Developed Economies & European Union	16,169	14,065	7.8	6.1
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	9,509	7,169	12.4	8.8
East Asia	13,264	13,749	3.9	3.6
South-East Asia & the Pacific	5,230	7,464	5.2	6.1
South Asia	6,486	10,813	4.4	5.7
Latin America & the Caribbean	8,874	10,616	11.0	9.4
Sub-Saharan Africa	8,693	11,398	8.4	8.1
Arab Region	2,990	4,078	15.5	13.8
Middle East	1,341	2,019	13.3	12.3
North Africa	2,420	3,010	18.0	15.1

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر الملحق ١ لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب، ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

الجدول أ.٧: البطالة ومعدلاتها

	Youth unemployment ('000)		Youth unemployment rate (%)	
Total	**1998**	**2008**	**1998**	**2008**
World	64,810	69,194	12.3	12.3
Developed Economies & European Union	9,591	8,532	13.9	13.1
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	6,236	4,857	22.6	18.5
East Asia	13,760	12,997	9.5	9.1
South-East Asia & the Pacific	6,880	9,375	12.7	16.0
South Asia	11,594	14,797	9.0	10.1
Latin America & the Caribbean	8,534	8,499	15.7	15.2
Sub-Saharan Africa	8,215	10,139	11.8	11.3
Arab Region	4,877	5,362	23.3	22.1
Middle East	2,415	2,972	19.5	18.8
North Africa	3,545	3,613	26.4	24.4
	Male youth			
World	37,378	39,892	12.2	12.1
Developed Economies & European Union	5,142	4,833	13.8	13.9
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	3,520	2,751	22.2	18.1
East Asia	8,058	7,528	11.2	10.8
South-East Asia & the Pacific	3,799	5,122	12.4	15.1
South Asia	8,171	10,308	9.0	9.7
Latin America & the Caribbean	4,317	3,987	12.8	12.1
Sub-Saharan Africa	4,371	5,363	11.2	10.9
Arab Region	3,270	3,266	21.3	19.5
Middle East	1,607	1,861	17.5	16.7
North Africa	2,241	2,016	23.9	20.6
	Female youth			
World	27,433	29,302	12.5	12.7
Developed Economies & European Union	4,449	3,698	14.0	12.2
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	2,717	2,107	23.1	19.1
East Asia	5,702	5,469	7.8	7.6
South-East Asia & the Pacific	3,082	4,253	13.1	17.2
South Asia	3,422	4,489	9.1	11.0
Latin America & the Caribbean	4,217	4,511	20.3	19.8
Sub-Saharan Africa	3,845	4,776	12.5	11.8
Arab Region	1,606	2,096	28.4	28.2
Middle East	808	1,112	25.2	23.8
North Africa	1,304	1,597	32.2	31.6

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر الملحق ١ لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب، ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

الجدول أ.٨: نسب الاستخدام على صعيد كل قطاع

	Employment in agriculture (%)		Employment in industry (%)		Employment in services (%)	
Both sexes	**1998**	**2008**	**1998**	**2008**	**1998**	**2008**
World	41.6	34.5	20.0	21.6	38.4	43.8
Developed Economies & European Union	5.8	3.7	28.0	24.9	66.2	71.4
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	27.3	18.5	27.1	25.7	45.7	55.9
East Asia	51.0	40.6	21.5	23.7	27.5	35.7
South-East Asia & the Pacific	50.2	42.5	15.5	19.4	34.3	38.1
South Asia	59.4	47.7	15.5	22.2	25.2	30.1
Latin America & the Caribbean	22.1	17.4	20.1	19.9	57.8	62.6
Sub-Saharan Africa	66.7	61.0	7.9	8.9	25.4	30.2
North Africa	36.9	33.2	18.9	22.6	44.3	44.1
Middle East	22.4	17.8	25.6	28.1	52.0	54.1
Arab Region	33.0	27.8	19.1	22.8	47.9	49.5
	Male					
World	40.3	33.5	22.9	25.4	36.9	41.4
Developed Economies & European Union	6.4	4.3	37.0	34.8	56.6	60.9
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	27.0	18.9	32.0	32.6	41.1	48.6
East Asia	47.6	38.7	22.9	24.9	29.7	36.4
South-East Asia & the Pacific	49.4	42.6	17.6	21.7	33.1	35.6
South Asia	53.4	40.6	17.0	24.8	29.5	35.4
Latin America & the Caribbean	26.7	22.9	24.0	25.1	48.8	51.6
Sub-Saharan Africa	65.8	62.0	10.2	11.6	24.0	26.4
North Africa	40.4	33.8	19.1	24.1	42.3	44.9
Middle East	21.0	12.6	26.7	30.9	52.2	56.2
Arab Region	33.0	27.8	19.1	22.8	47.9	49.5
	Female					
World	43.7	36.1	15.5	16.1	40.7	47.5
Developed Economies & European Union	5.0	3.0	16.3	12.8	78.7	84.2
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	27.6	17.9	21.2	17.4	51.2	64.6
East Asia	55.0	42.7	19.9	22.4	24.9	34.9
South-East Asia & the Pacific	51.3	42.2	12.7	16.1	36.0	41.7
South Asia	74.5	65.1	11.4	15.8	14.1	17.2
Latin America & the Caribbean	14.1	9.4	13.2	12.2	73.7	79.1
Sub-Saharan Africa	67.9	59.6	4.8	5.4	27.3	35.0
North Africa	25.1	31.6	17.9	18.4	50.8	42.0
Middle East	28.4	35.4	21.3	18.5	50.8	47.1
Arab Region	41.3	39.3	11.8	8.8	47.0	52.0

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أنظر الملحق ١ لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب، ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٦. الاتجاهات على صعيد الاستخدام

٢٠. يمكن تقسيم الاستخدام إلى أربع فئات: العمال المأجورين، أصحاب العمل، أصحاب المهن الحرة وعمال العائلات المساهمين. ينتمي أغلبية العاملين في المنطقة العربية إلى فئة العمال المأجورين سيما وأنّ هذه الفئة سجّلت ارتفاعاً في العام ٢٠٠٧ وصل إلى ٦٠ بالمئة. هذا ويتخطّى المعدّل المسجّل في الشرق الأوسط معدّل شمال إفريقيا. وتمثّل فئة أصحاب العمل مقارنةً مع سائر الدول ٦,٦ بالمئة. أمّا أصحاب المهن الحرة فيشكّلون ١٨,٥ بالمئة مقابل ١٦,٥ بالمئة لعمال العائلات المساهمين. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هاتَين الفئتين الأخيرتين شهدتا انخفاضاً ملحوظاً بين العام ١٩٩٨ والعام ٢٠٠٨.

٢١. يشكّل أصحاب المهن الحرة وعمال العائلات المساهمين الذين لا يقبضون أجراً شهرياً مؤشراً تفويضياً «للاستخدام الضعيفة»[22]. فغالباً ما يتمّ استخدام العمال تحت ظروف عمل محفوفة بالخطر، لا سيما في الاقتصاد غير المنظم. من جهتها، لا تعمل فئتا عمال العائلات المساهمة وأصحاب المهن الحرة وفق تدابير عمل رسمية وبالتالي لا تستفيدان من برامج الحماية الاجتماعية فتكونان عرضةً «للخطر» مع تقلّب الدورة الاقتصادية. هذا وقد انخفضت نسبة الاستخدام الضعيفة من ٤٠ بالمئة في العام ١٩٩٨ إلى ٣٥ بالمئة في العام ٢٠٠٨، تاركةً نحو ثلث العمال عرضةً لظروف عمل خطيرة.

٢٢. لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هذا المؤشر يتأثر إلى درجة كبيرة بمسألة الجنس إذ تاريخياً، كان عمل العائلات المساهمة في قبضة النساء. هذا وتلخّص هذه الظاهرة الوضع في المنطقة العربية إذ أنّ نسبة النساء المهتمات بعمل العائلة (٣٠ بالمئة) يفوق نسبة الرجال (١٢,٢ بالمئة). ونظراً لانطباق هذا الواقع على القطاع الزراعي بوجه خاص، يصبح من البديهي أن يلعب دوراً هاماً في شمال إفريقيا أكثر منه في الشرق الأوسط.

٢٣. تقوم علاقة وثيقة بين الاستخدام الضعيفة والعمل الفقير. فإنّ إحصاء نسبة الاستخدام الضعيفة يعكس انتشار العمل الفقير. وتشددّ وثاقة هذه العلاقة إذ يفتقر العمال في الوظائف الضعيفة إلى الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان والسلام التي تساعدهم على حماية وضعهم من مهبّة الطلب الاقتصادي الضعيف. فيصبحون بالتالي غير قادرين على ما يكفي من الإدخارات لهم ولعائلاتهم لمواجهة هذه الأخطار. ولكن، هل يؤدّي الضعف دوماً إلى انتساؤ العمل الفقير؟ في الواقع، تعتمد هذه المسألة على مستويات إنتاجية العمل. فكلما كانت هذه المستويات عالية، قلّ ارتباطها بالعمل الفقير. والحقيقة أنّ مستويات الإنتاجية العالية تترجم إلى أجور عالية (بشكل نسبي طبعاً). ففي حالة المنطقة العربية، يرتبط الضعف بشكل وثيق بعمل فقير يتلخّص في دولارين في اليوم. وينطبق هذا الواقع على المناطق ذات مستويات الإنتاجية القريبة من مستويات الدخل المتوسطي. كما وتحدّد هذه العلاقة بواقع كون منطقة الشرق الأوسط (ذات مستويات الإنتاجية العالية مقارنةً مع المتوسط الإقليمي) عرضةً للاستخدام الضعيفة التي تصل إلى ٣٠ بالمئة، والتي تتماشى مع معدل العمل الفقير الذي يسجّل ٢٠ بالمئة. أمّا في شمال إفريقيا فإنّ مستويات الإنتاجية المتدنية تتطابق ونسبة الاستخدام الضعيفة بحوالي ٣٥ بالمئة تماشياً مع حصص العمل الفقير (دولارين يومياً) التي تسجل ٤٠ بالمئة[23].

٧. الاتجاهات في الإنتاجية

٢٤. شهدت المنطقة نمواً في الإنتاجية (بنسبة ٢١,٤ بالمئة بين ١٩٩٨ و٢٠٠٨) لكن، مقارنةً مع سائر المناطق التي نجحت في خفض عجزها المتعلق بالعمل، فقد كان هذا النمو محدوداً لا سيما في الشرق الأوسط (أنظر الجدول أ.١٠). هذا وتختلف مستويات الإنتاجية بين دولة وأخرى وكذلك اتجاهات الإنتاجية مع مرور الوقت. ووفقاً للرسم أ.٨، فإنّ الدول التي قدّمت معطيات وافرة سجّلت ارتفاعاً في الإنتاجية لا سيما في الإمارات المتحدة العربية، لكنّها لا تزال دون المستوى الذي بلغته في أوائل الثمانينات. وتمّ تسجيل أدنى المستويات في السودان. كذلك، يظهر الرسم نمواً بطيئاً في السنوات الأخيرة في أغلبية دول الشرق الأوسط. هذا ويشكل نمو الإنتاجية البطيء أكبر تحديات المنطقة.

22 يحسب الاستخدام الهش كمجموع العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص أو يساهمون في مدخول الأسرة دون اجر كنسبة من الاستخدام الكلي. إلا أن هذا المؤشر محدود، نتيجة أن العمال ذوي الأجور قد يواجهون أخطار اقتصادية كبيرة فيما العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص قد يكونون في وضع مالي جيد وغير معرضين للازمات. إلا انه ورغم المحدودية، فان الاستخدام الهش يشكل مؤشر الاستخدام في القطاع غير النظامي. لمزيد من التفاصيل حول المؤشرات وكيفية قراءتها مقارنة مع المقاييس الأخرى انظر:
Key indicators of the labour market, 5th edition,
ILO Geneva 2007, Chapter 1.

23 منظمة العمل الدولية: اتجاهات الاستخدام العالمية، ٢٠٠٨، (جنيف، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨).

الجدول أ.٩: وضع الاستخدام حسب المهن

	Wage and salaried workers (%)		Employers (%)		Own-account workers (%)		Contributing family workers (%)	
	Total							
Both sexes	1998	2008	1998	2008	1998	2008	1998	2008
World	44.0	48.0	2.9	2.5	32.1	33.0	21.0	16.5
Developed Economies & European Union	84.4	86.2	4.4	3.9	9.0	8.5	2.3	1.4
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	76.6	78.4	2.4	2.4	11.8	14.1	9.2	5.1
East Asia	36.4	45.1	2.1	1.5	34.1	35.5	27.4	18.0
South-East Asia & the Pacific	33.0	36.4	3.6	2.5	36.7	39.5	26.7	21.6
South Asia	17.9	21.5	1.8	1.4	49.7	51.4	30.6	25.6
Latin America & the Caribbean	61.8	63.5	4.2	5.1	27.6	25.5	6.4	5.9
Sub-Saharan Africa	18.1	24.7	1.6	1.6	48.5	44.3	31.9	29.4
Arab Region	49.4	58.3	6.9	6.6	23.0	18.5	20.7	16.5
North Africa	45.6	54.1	8.8	8.5	18.9	15.3	26.7	22.1
Middle East	50.3	62.0	4.4	4.9	33.1	24.3	12.2	8.8
	Male							
World	44.9	48.6	3.8	3.2	38.1	37.2	13.2	11.0
Developed Economies & European Union	82.5	83.8	5.8	5.3	10.6	10.3	1.1	0.7
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	75.1	77.0	3.3	3.4	15.0	16.3	6.6	3.3
East Asia	40.7	48.9	2.8	1.5	39.6	36.7	16.8	12.9
South-East Asia & the Pacific	35.0	38.6	5.4	3.4	47.0	46.5	12.6	11.5
South Asia	21.0	24.4	2.3	1.7	59.5	59.0	17.2	14.9
Latin America & the Caribbean	60.6	62.0	5.4	6.4	28.9	27.2	5.0	4.4
Sub-Saharan Africa	22.4	30.5	1.8	1.9	48.9	45.3	26.9	22.3
Arab Region	51.4	61.4	8.2	8.2	23.2	18.2	17.1	12.2
North Africa	46.8	56.8	10.8	10.8	20.3	15.9	22.1	16.4
Middle East	52.6	64.8	5.2	6.0	34.6	24.6	7.6	4.7
	Female							
World	42.7	47.0	1.4	1.5	23.1	26.8	32.9	24.6
Developed Economies & European Union	86.8	89.2	2.5	2.2	6.8	6.4	3.9	2.2
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	78.4	80.0	1.3	1.3	8.0	11.5	12.3	7.2
East Asia	31.2	40.7	1.1	1.4	27.6	34.1	40.1	23.9
South-East Asia & the Pacific	30.2	33.4	1.0	1.2	22.5	29.6	46.3	35.8
South Asia	10.0	14.5	0.5	0.8	24.9	33.0	64.6	51.7
Latin America & the Caribbean	63.8	65.7	2.2	3.1	25.3	22.9	8.8	8.2
Sub-Saharan Africa	12.5	17.3	1.2	1.3	47.9	42.9	38.4	38.5
Arab Region	41.9	48.6	1.9	1.6	22.2	19.8	33.9	30.0
North Africa	41.6	46.4	2.5	1.9	14.2	13.8	41.7	37.9
Middle East	41.3	52.6	1.0	1.2	26.7	23.5	31.0	22.7

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر الملحق ١ لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب، ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

الجدول أ.١٠: قياس الإنتاجية بحسب مردود الشخص العامل (٢٠٠٠ دولار امريكي ثابت، تعادل القوى الشرائية المعدّلة)

	1998	2008	Change between 1998 and 2008 (%)
World	17,013	21,022	23.6
Developed Economies & European Union	61,005	71,102	16.6
Central & South-Eastern Europe (non-EU) & CIS	15,009	24,652	64.2
East Asia	5,246	10,920	108.2
South-East Asia & the Pacific	6,807	9,222	35.5
South Asia	4,054	6,341	56.4
Latin America & the Caribbean	19,857	21,377	7.7
Sub-Saharan Africa	4,128	5,028	21.8
Arab Region	18,416	22,358	21.4
Middle East	28,129	32,319	14.9
North Africa	12,703	16,117	26.9

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنظر الملحق ١ لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب، ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

الرسم أ.٦: حصص وضع الاستخدام (٢٠٠٧)

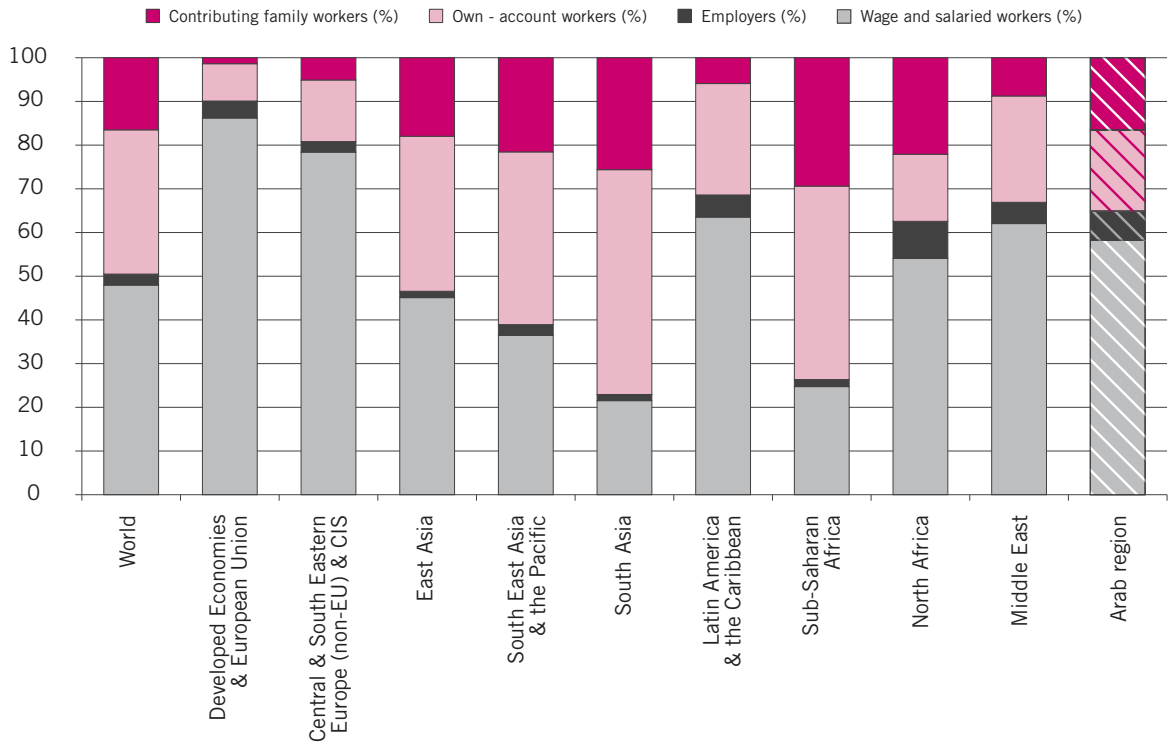

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أنظر حاشية رقم ١٥ لقراءة التعريف عن المنطقة العربية.

الرسم أ.٧: قياس الإنتاجية بحسب مردود الشخص العامل (٢٠٠٠ دولار امريكي ثابت، تعادل القوى الشرائية المعدّلة)

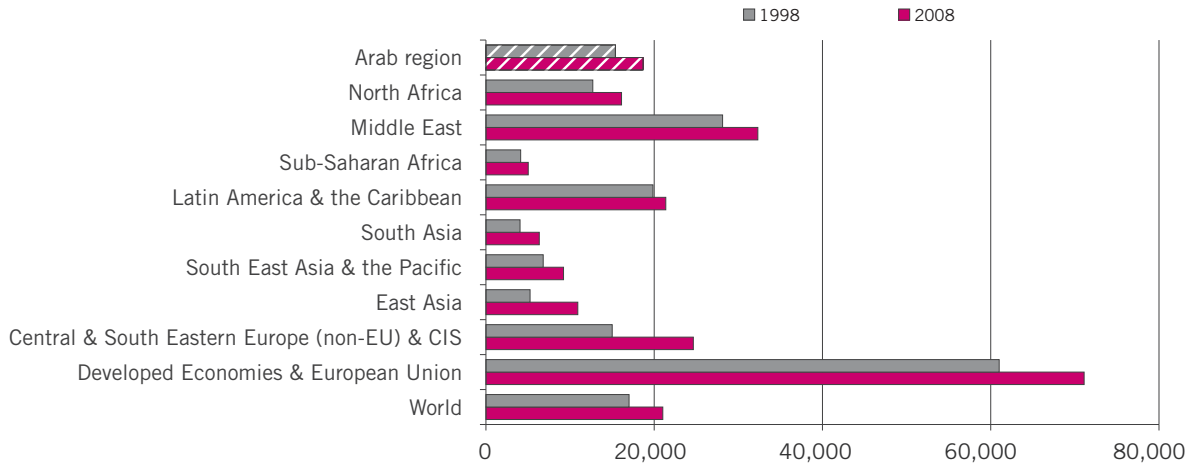

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أنظر حاشية رقم ١٥ لقراءة التعريف عن المنطقة العربية.

الرسم أ.٨

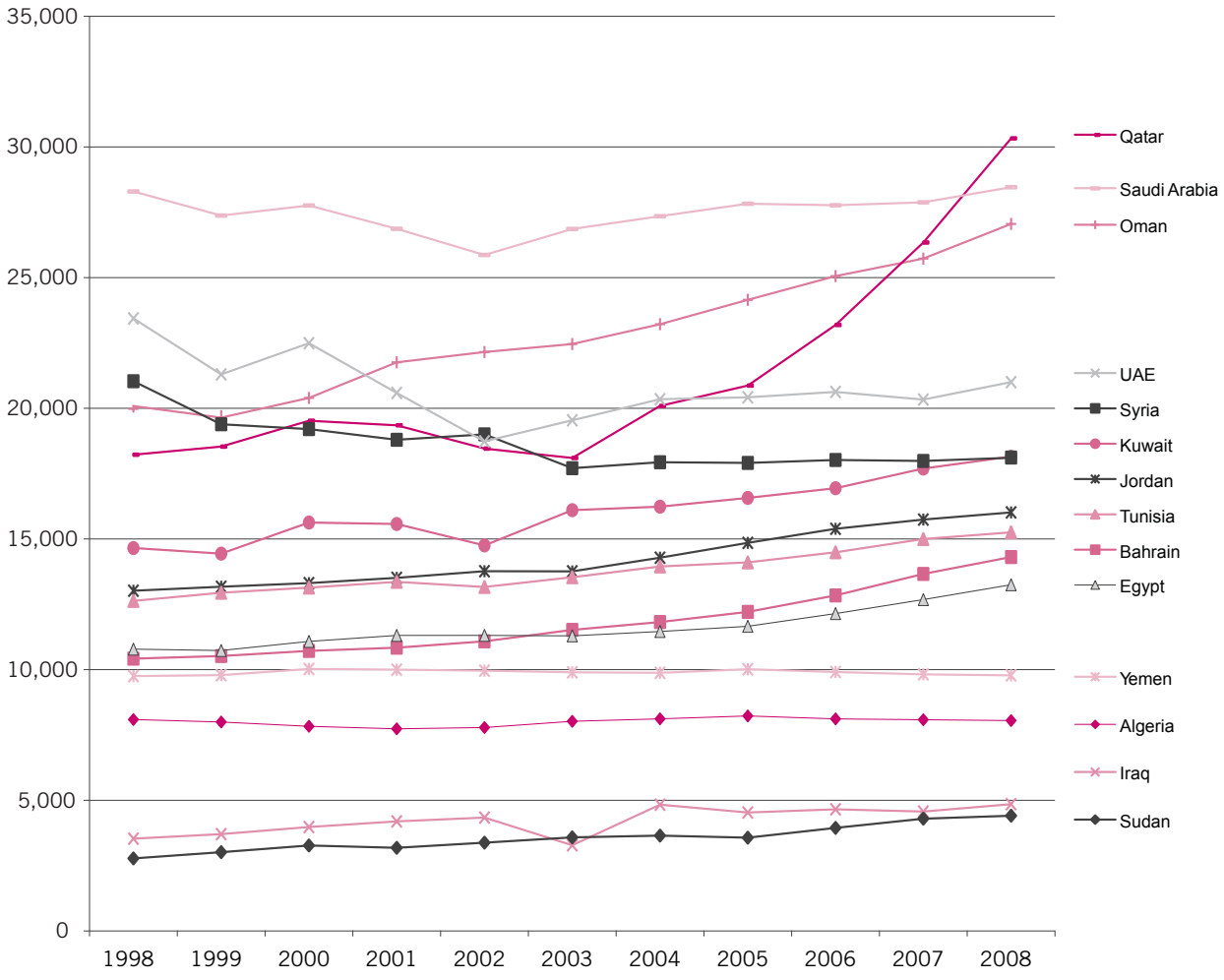

المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أنظر حاشية رقم ١٥ لقراءة التعريف عن المنطقة العربية.